الاشتغال والتنازع

ظاهرتان لغويتان، لاصناعتان نحويتان

دكتور
صلاح عبد العزيز علي السيد
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية
بالمنصورة

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

تمهيـــد :

شـاع الحديث بين بعض دارسى اللغـــة والمتخصصين فيهـا ، بأنه يجب التخلص من بعض أبواب النحو العربى ، بحجة أنها لاتفيد اللغة ، وأنها مليئـة بالخلط ، والارتباك ، والصعوبة ، والتعقيد ، فضلا عن أنهـا عديمة الحصول اللغوى ، وأنها بعيدة عن الإستعمال التعبيرى مثل : بابى الاشتغال والتنازع وأنه يجب تطوير النحو منهـا ، حتى نيسر تعليمه ، وتمهد سبله ، وتذلل طرقه لأبنـاء العربية وحتى يعود البنـاء النحوى قائمـاً على أسس وطيدة ، وبنيـان متـــين .

وقد نادى بذلك الدكتور / حسين نصار فى مقال له فى جريدة الأهرام بعنوان « اللغة العربية ، وإعادة بنائها النحوى » فى ٣ / ٦ / ١٩٨٨ م وهـاجم النحاة هجوما شديداً ، واتهمهم بأنهم جنوا على النحو جناية كبرى ، وعقدوا أحكامه ، وأورثوه الاضطراب والحيرة ، بأحكام لغـــوية ليس لهـا واقع عارجى فى الاستعمال اللغوى .

وبنى هذا الحكم الجائر على دراسة ميدانية معتمدة على النصوص السليمة لغـوياً ، مثل القرآن الكـريم ، والنصوص الشعرية العـالية ، وتتمثل فى المعلقات ، وكذلك على النثر الحديث مثل : رواية اللص والكلاب للأستاذ نجيب محفوظ ، لأنه فى نظره من أقرب روائيينـا إلى السلامة اللغوية ، وعلى الشعر الحديث مثل : ديوان « أغانى الكوخ » لمحمود حسن اسماعيل . وهو

يمثل الرومانسيين العموديين ، ومثل : « أحـــلام الفارس القديم » للشاعر صلاح عبد الصبور ، وهو يمثل أصحاب الشعر الحر .

وانتهى صاحب هذا الرأى أن هذه الدراسة خلصت إلى أن أنماط الجمل التى تحدث عنها النحاة ، وملئوا كتبهم بها ، واتعبوا القارئين فى فهمها واستخلاص الأحكام منها ، كانت تعيا بلا فائدة ، ورهقاً بدون حصيلة ، فقد ظهر لهم أن ربع الأنماط التى ذكروها فى باب الاشتغال وثلث ماذكروه فى باب التنازع لم يرد فى جميـــع النصوص التى درست ثم اختلفت بسبب ورود الأنماط الأخرى .

ثم قال : « وأهم من ذلك أنها خرجت بأن الحـــديث عن الظاهرتين إنما وجد بسبب « نظرية العامل التى بنوا عليها فكرهم النحوى وما تفرع عنها من أقوال » . وأخيراً ختم رأيه بقوله : « والغريب أنهم ووجهوا بكثير من الجمل العربية الموثوقة ، بل الآيات القرآنية التى لاتتفق مع أقوالهم وتناقضها تماما ، فلا ذودا بالتأويل فى الأساليب العربية الخالصة ، ولم يعدلوا أفكارهم لتتفق مع الواقع الفعلى ، ولو عدلنا عن نظرية العامل ومقتضياتها وبحثنا عن قاعدة أخرى لبناء نحوى جديد ، لتخلصنا مما بقى لدينا من نزاع حول ظاهرتى الاشتغال والتنازع بل حول معظم الظواهر النحوية إن لم تكن كلها » ا . هـ

ثم شايع الرأى السابق الدكتور / أحمد طاهر الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ونشره فى جريدة الأهرام فى ٢٤ / ٦ / ١٩٨٨ م حيث قال مؤيداً ماذكر : « إن استقراء النصوص النثرية أو الشعرية بداية من عصـــر

الاستشهاد وحتى العصر الحديث ، إنما يطلعنا على حقيقة مؤداها : أن بعض ما أتى به النحاة فى تعقيدهم لمسائل النحو - بخاصة فى بابى التنازع والاشتغال - لم يجد مؤاتاة فى هذه النصوص التى تم تحليلها فى رسالة « الدكتوراة » التى أشرف عليها الدكتور / حسين نصار . ثم قال : « الناظر فى كتب التراث منذ سيبويه ، وحتى الآن ، يجد جدولة لمسائل النحو بطريقة شبه ثابتة . فالكتب تبدأ بالمرفوعات ، تليها المنصوبات ، فالمجرورات ، ثم المجزومات . واعتبر أن الثبات على ذلك هو مكمن الداء ، وإن الأولى البدء بالمجرورات ، لكثرة ترددها فى أى نص عربى ، وإن حركة الجر متنوعة وأسبابها مختلفة

وأنه يجب البدء من الأسهل فالسهل ، فالصعب ، وأن الدراسة تكون من خلال نصوص لا شروح نظرية . وبذلك تسيطر على مسائل النحو بطريقة وظيفية ميسرة ، وتختفى الشكوى من صعوبة « نحو » اللغة العربية » ا . هـ وذكر ماسبق تحت عنوان « قضية ورؤية . . اللغة العربية ، وإعادة بنائها النحوى » .

وهكذا يعود الحديث مرة أخرى تحت عنوانات رشيقة جذابة ، فيها من الاغراء والإثارة الكثير والكثير . ولكنها فى الحقيقة تكرار لقديم سئمنا سماعة ، وملنا ترديده لأنه يعبر عن قضية العامل النحوى ، ووجوب التخلص منه حتى نرى نحواً جديداً سهلا مبسطا ، ولكنها غلفت بأثواب ذات بهرج وزينة ، ولا تحمل حقيقة تخدم النحو العربى ، ولا تيسر سبله ، أو تدنى من أبناء العربية قطوفه ، وثماره ، فهى معول هدم لصرح ضخم بناه العلمـــاء

الأماجد فى إخلاص وجد ودأب ، واحتساب العمل لله تعالى .

وهى نظرة متسرعة بعيدة عن التأنى والتبصر ، واستكناه حقائق موضوع الحكم مثار النزاع ، قصداً لإشاعة هذا الحكم بين أوساط شداة العربية ومحبيها ليتلقفوا ذلك فى شوق واحتفاء ، وهو فى الحقيقة السم فى العسل ، يصرف أبنـــاء العربية عنها ، والفت فى عضدهم ، وتوريثهم الشك فى لغتهم وتراثها النحوى الخالد .

ولو تعقلوا القضية المثارة بروح علمية منزهة عن التحيز لفكرة قديمة أرادوا إجبار البحث العلمى إليها ، ولى ذراعه تعسفا وظلمـــا ، ودخلوا إلى دراسة التراث العربى بعين النصفه والحياد ، وفهموه كما هو . وقد تخرج على جناه فطاحل العلماء ، وأماجد الأدباء والشعراء وأهل الرأى والقادة من أمثال من خرجهم الأزهر بشيوخه وكتبه . كمحمد عبـــده ، وسعد زغلول ، والمنفلوطى ، والبشرى ، وطه حسين . وأمثال من خرجتهم دار العلوم كشاويش ، والهدى ، والخضرى ، والسكندرى ، والجارم . أو مدرسة دار القضاء الشرعى : كأحمد أمين ، وعزام الخولى . وكذلك أمثال من خرجتهم دار المعلمين العليا : كالمازنى ، وشكرى : وأبو حديد . وأمثال من خرجتهم كتب الأزهر : كالعقـاد ، والرافعى ، وشوقى ، وحافظ فى مصر : وكالبستانيين ، واليازجين ، والشدياق ، ومطران ، والخورى فى لبنـان : وكالمغربى ، والشهابى ، وجهى ، والطنطاوى فى سورية وكالرصافى ، والزهـــاوى ، وكاشف الغطاء ، والشبيبى ، والأثرى ،

فى العراق : وكالنشاشيبى ، والسكاكينى فى فلسطين ، وغيرهم من الأعلام لو عرفوا ذلك لوجدوا أن القضية أسهل من ذلك بكثير ، فلا بأس من تيسير النحو على الطلاب ، بأن تخفف على غير المتخصصين من عبء التقديرات والتعليلات ، ومن حفظ وجوه الإعراب التى بقيت فى اللغة أثراً لاختلاف اللهجات فى الجاهلية ، فهو تراث واسع القواعد . وهذا لا حرج فيه ولكن البأس الماقيت المدمر للغة . هو حذف أبواب من النحو العربى بحجة أن ذلك من صناعة النحاة ، وهذا هو الخطأ الفاحش الذى يجب التيقظ منه . لأن فى ذلك تجريد العربية من خصائص القوة والخصوبة والمرونة والتنوع بجميع أشكال الأسلوب العربى . لتصبح أشبه بالهيكل العظمى فيه الخفة والبساطة والشكل . وليس فيه العضل والعصب والروح . فإن مايبقى من هذا العلم المستطيل المنقوص وما يبقى منه بعد النسيان لاتحيا به لغة ، ولا يستقيم به أدب ، ولا يحمل به تعبير .

فإذا تخرج هؤلاء العظام على كتب النحاة ، وأصبحوا بها منارات تضىء وعلامات اشراق تشع . أفليس من الواجب علينا أن نقتفى آثارهم ونسير فى هديهم . ونبتعد عن هذه الأحكام المتسرعة الساذجة . فإن كل لغة تحتاج من أبنائها إلى حب يسهل عليها التعب فى تحصيلها ودراستها . وإدراك المنى بالتعبير الجيد بها حفظا للشخصية وصلة بالقرآن الكريم وحديث النبى ﷺ

وما أصدق عبارة استاذنا أحمد حسن الزيات فى مجلة الأزهر فى رمضان ١٣٨٠ هـ ص ٩٣٠ حيث قال : «إن دراسة العربية على النهج الصحيح المنتج

بعد المدرسة لايكلف المتأدبين من الجهـــد والزمن أكثر مما تكلفهم دراسة الفرنسية والانجليزية ، ولكنهم فى عصر السرعة يطلبون القريب ويتوخون السهل ، ويتخطفون العلم ، ويتعجلون الإنتاج ، ثم يعقدون على من يلزمونهم التأنى ، ويحشمونهم الدرس ويقولون لهم : إن أحـــداً لايعرف فى تاريخ الآداب القـــديمة والحديثة من يعد فى لغته كاتبا . أو شاعرا أو قصاصا أو مؤلفا . وهو لايعرف من قواعدها الأساسيه مايقيم لسانه وقلمه .

وإذا كان الناس يقرءون الصحيفة أو الكتاب ولا يقفون فيها على الخطأ الذى يفضح المستور ، ويكشف الغش ، فالفضل لأولئك الجنود المجهولين من الازهريين الذين يرابطون ليل نهار فى دور الصحافة والنشر ويسمونهم المصححين ، فإنهم يمرون بأقلامهم الحمر على المعوج فيستقيم وعـــلى المعجم فيعرب ، وعلى الركيك فيقوى ، ا . هـ .

وقد أصاب فى ذلك كبد الحقيقة . ووضح مكمن الداء . إلا وهو ضعف الشخصية العربية وانتقال هذا الضعف على تراثها فإن من جهل شيئا عاداه وهى محاكاة الاجنبى . بحب لغته . وكراهية العربية . وجاملها من النحاة الذين أسهروا العيون وأتعبوا الجفون فى بناء هذا الصرح الكبير خـــدمة لكتاب الله تعالى . وحديث نبيه الكريم . حتى أصبح النحو سبيلا للقراءة الجيدة والفهم الثاقب لتراثنا العربى والكتابة الصحيحة فى بلاغة واقتدار .

إن نحاة العربية بنحوهم قد صنعوا للعربية مجداً تليداً . وعملا رائعاً مجيداً وإن من واجب الأجيال أن تفاخر به ، فلا يوجد مثيله فى أى لغة ولا يضير

النحو والنحاة أمثال هـــذه الاتهامات الظالمة ، فهى ترفع قدره وتعلى شأنه إكباراً لما صنعوه وإعجاباً بما بجلوه ، وتقديراً لما بذلوه . ومبغضوهم لن يكتسبوا بذلك إلا المذمة والسقوط من أعين الناس . قال الشاعر :

لا تضع من عظيم قدر وإن كنت مشاراً إليه بالتعظيم
فالكبير العظيم يصغر قدراً ٭ بالتجرى على الكبير العظيم

ولقد صور الزمخشرى موقف هؤلاء القادحين للنحو وكتبه ، مع حاجتهم الماسة إليه ، وعدم استغنائهم عنه فى كلامهم وكتابتهم بقوله الرائع :

« ثم إنهم فى تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ، ويدفعون خصلها ويذهبون عن توفيرها وتعظيمها . وينهون عن تعلمها وتعليمها . ويزرقون أديمها ويمضغون لحمها . فهم فى ذلك السائر الشعير يؤكل ويذم (١) .

هذا مجمل كلامهم . ولغوى دعواهم . وسأجمل حـــديثى فى الرد عليهم فى فصول ثلاثة بعد مقدمة ، وهى :-

أولا : نظرية العامل ، ومحاولة هدمهم لها .

ثانياً : الحديث عن الاشتغال باعتباره ظاهرة لغوية .

ثالثاً : بيان عن التنازع وأنه من صناعة العرب ، لامن النحاة .

ثم أختم بحث بذكر النتائج التى توصلت إليها من هذه الدراسة وأنهيه بذكر المصادر والمراجع التى استقيت منها عمد هذا البحث وأطره ، وسأترك النتيجة للدراسة الموضوعيه فى جيدة تامة ، ونزاهة كاملة ـ أرجو أن تكون لب هذا البحث وأساسه ـ والله عن وراء القصد وعليه التكلان ؟

---

١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ١٠

الفصل الأول

نظرية العامل النحوى

الفصل الأول

نظرية العامل النحوى

مازالت نظرية العامل النحوى هدفا للجامعة العصرية يحاول نحويوها القضاء عليها بحجة أنها عقدت النحو ، وأصابته بالارتباك والخلط وجعلته عديم الفائدة ، وأنها هى العقبة الكئود فى سبيل تعليمه والإفادة منه وهى نغمة قديمة نسمع الآن على لسان الباحثين المعاصرين ترديدها والتعلق بهدمها وتشييع جثمانها ، كما نادى بذلك الدكتور / ابراهيم مصطفى فى كتابه : « إحياء النحو » تأثراً بكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى المتوفى سنة ٥٩٢ هـ حيث قال (١) : « الموضع الثالث من المواضع التى ردد النحاة فيها الحكم بين النصب والرفع باب الاشتغال ، وهو باب دقيق عويص ، وعد النحاة فيه البحث وأكثروا الخلاف . . فتقول : زيدا لقيت أو زيدا لقيته ، وهذا التركيب الآخر وحده هو موضع الاشتغال ، ولأجله خلق الباب وأطيلت أبحاثه .

والعقبة التى لوت طريق النحاة هى أن الفعل قد نصب الضمير واستوفى بذلك عمله ، فليس له أن ينصب الاسم المتقدم بعدما شغل بضميره واضطروا بحكم نظرية العامل وحكم فلسفتهم فيها ، أن يقدروا لنصب هذا الاسم عاملا

---

١) إحياء النحو من ص ١٥١ - ١٥٨ .

محذوفا واجب الحذف ، يفسر الفعل المذكور وتقدير الكلام عندهم ، لقيت زيداً لقيته ، ا . هـ .

ثم ينهى الباب بالهجوم الظالم على النحويين متهما إياهم بأنهم أكثروا فى هذا الباب خلافا وجدلا ، وفرضوا أمثلة على العربية ماوردت عن العرب وأحكاما من عند أنفسهم ، اللغة منها براء .

وبذلك نراه قد سوى بين المثالين السابقين فى الهدف ، وضيع على المتكلم قصده من إيراد كل مثال ، وهو فرق دقيق ، ما كان ينبغى للدكتور / ابراهيم أن يتغافله ، وهو من هو فى العربية ، ولكن حمى التجديد هى التى فرضت عليه ذلك ، والبحث العلمى يجب أن يكون بمنأى عن ذلك ، والفكرة السالفة لايصح أن تكون أساس درس ومجال استنباط ، فالنحو علم جليل مستنبط من آثار العرب . وقد شهد بفضله علماء الشرق والغرب يقول : « دى بور » المستشرق الهولندى فى كتابه (١) « علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربى بما له من دقة فى الملاحظة ومن نشاط فى جمع ماتفرق ، وهو أثر يرغم الناظر فيه على التقدير له ويحق للعرب أن يفخروا به » .

وقال المستشرق الألمانى برجان فك (٢) « ولقد تكشفت القواعد التى وضعها نحاة العرب فى جمود لايعرف الكلل ، وتضحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحى وتصويرها فى جميع مظاهرها من ناحية الأصوات

---

١) تاريخ الفلسفة فى الاسلام ترجمة د / أبى ريده ص ٤٠ .

٢) العربية ترجمة د / عبد الحليم النجار ص ٢ .

والصيغ وتركيب الجمل ، ومعانى المفردات على صورة محيطة شاملة حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد » .

أضف ذلك كلام ، فإن قواعد النحو هى سبيلنا الوحيد لضبط كلام العرب والتحدث بالعربية ، والكتابة بها بصورة جيدة وسليمة ، وهذا يستدعى منا أن نبصر الأبناء بحب لغتهم ، وبذل الجهد فى سبيل تحصيلها وتعلمها وسيجدونها طيبة شهية فيها العطاء المتجدد والخير الصيب ، وهى أفضل بكثير من نظائرها من اللغات الأخرى التى يبذل لها الكثير جهدا ومالا فى حب وعدم شكاة ألا ما أتعس الحكم وأبأس أربابه .

والعجيب المدهش أن كلام د / ابراهيم مصطفى السابق ليس من بدع أفكاره ولا من رائع اجتهاده ، وانما هو مستقى من كتاب الرد على النحاة لابن مضاء - وإن كان لم يصرح بذلك - حيث يقول (١) :

« ومن الأبواب التى يظن أنها تعسر على من أراد تفهيمها أو تفهمها لأنها موضع عامل ومعمول ، ولا داعيـــة لى إلى إنكار العامل والمعمول ، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضمير مثل قولنا « زيدا ضربته » .

ثم ذكر أحكام الباب بما يحتاج إليه ، وابتعد عن كثير من أمثلة النحاة لهذا الباب ، معتقدا أن هذا القليل يكفى طالب العلم ، ولا يشق عليه تحصيله ، ولذلك ختم ابن مضاء هذا الباب بقوله : « قد أتيت من هذا الباب على

---

١) كتاب الرد على النحاة من ص ١٠٣ - ١٢٢ ، ت د / ضيف مارس ١٩٨٢ طبعة دار المعارف بمصر .

ما يحتاج إليه ، ويستثنى به ، وزدت توجيه الأقوال ، والاحتجاج على سيبويه وله ، ليعلم القارىء أنى قد وقفت على أقوالهم ، وعرفت ما أتبعه ولم احتج إلى إضمار ما الكلام قام دونه ، وإظهاره على خالف لغرض القائل هـــذا فى كلام الناس ، فأما فى كلام الله تعالى فحرام ، والله أسأله العون والتوفيق وقد قلت قولا فى هذا الباب يليق بما أحض عليه ، وأدعو إليه ، لأنى لم أدخل فيه مجالا ، ولا ظننا ضعيفا ، ولا فضلا لا يحتاج .

وابن مضاء : ذكر أحكام الاشتغال ، واستدل على كل حكم بالوارد "صحيح عن العرب شعرا ونثرا ، كما ذكر كثيرا من آيات القرآن الكريم التى تؤيد هذا الباب وتحكم عليه بأنه وارد مسموع ، وما نجرأ على الدعـــوة البغيضة بحذف الباب والتخلص منه حتى يسلس للنحو قياده ، كما ذكر صاحبنا الذى جاء بآخره ، كلا ، لأنه يعلم أن الوارد عن العرب يحكى ظاهرة لغوية لا يصح إهمالها أو الدعـــوة إلى هدمها ، وإلا كان ذلك هبثا ومحالا ، وإنما دعا إلى التبسيط والتيسير حتى يقبل عليه أبناء العربية .

يقول محقق الكتاب د / شوقى ضيف (١) : إن ابن مضاء ليضع قاعدة بسيطة تفسر صيغ الاشتغال كلها ، ومتى تنصب ؟ ومتى ترفع ؟ وهى : أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب لأنه فى مكان نصب ، وإلا رفع ، لأنه فى مكان رفع - وبذلك حل باب الاشتغال ، وأراحنا من تعسف النحاة فى حل أمثلته تارة على النصب ، وتارة على الرفع

---

١) الرد على النحاة صـ ٣٢ .

ثم اختلافهم فى أثناء ذلك ، وجدلهم جدلا طويلا .

والواقع أنه كلام رجل غير متخصص فى النحو ، إذ هو فقيه ومعرفته بالنحو بسيطة فإن كلامه السابق غير سديد ، فإننا نرى اسما سابقا وعاد عليه ضمير منصوب ، ومع ذلك نرى العرب قد نصبته ورفعته أيضا نقول : زيداً ضربته وزيد ضربته وقد نصبت وجوبا فى مثل قولك إن عمراً لقيته فأكرمه كما رفعت أيضا وجوبا فى مثل قول الله تعالى : وأن أحد من المشركين استجارك (١) .

وقول الشاعر :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ٭ لعلك تهديك القرون الأوائل (٢)

مع أن الضمير فى جميع ماسبق فى موضع نصب ، وقد رفع الاسم المتقدم .

يقول العلامة الأشمونى (٣) : فرفع زيد بالابتداء فى قولك : زيد ضربته أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونصبه عربى جيد لسلامة الرفع من الإضمار الذى هو خلاف الأصل ، فورود ماسبق لإبطال لدعوى المحقق السابق ، فالعبرة بالأسلوب وحركة الإعراب الواردة عن العرب ، وهذا هو القانون الكلى الضابط لكل الأمثلة .

وهذا هو المذكور فى كتاب « إحياء النحو » أيضا لابراهيم مصطفى

---

١) التوبة ٦ ٢) البيت من الطويل للعبيد وانظر الأشمونى جـ ٢ صـ ٢١٢ والعينى ١ / ٢٩١ والتصريح ١ / ١٠٥ والهمع ١ / ٦٣ / ٢ / ٥٩ ؛ ١١٤ وهو فى ديوانه ٢٥٥ ومعجم الشواهد ١ صـ ٢٨٣ . ٣) ٢ / ٢٢٥

وفسبه لنفسه (١)، وقد تعجب أشد العجب لموقف د / شوقي ضيف الذي أيد ابن مضاء في كتابه السابق ووصفه بأنه كان عمـــلا رائعا ، أراحنا من تعب النحاة وتعسفهم ، وحل مشكلات باب الاشتغال ، ووصفوه بأنه المجـــدد الأكبر (٢) في علم النحو ، وشهد الله وأهل العلم أنه غير ذلك . فقد ذكر أن كتاب ابن مضاء هداه إلى طريق التيسير الناجح لعلم النحو ، حتى يبعده عن النحاة الذين عقدوا أبوابه ، وفلسفوا مسائله ليصير بعيدا عن التعقيد والعسر لتسهل الإفادة منه ، ويغشاه طلاب النحو في كل مكان ، وقد قال إن الأمل قد تحقق والثمار قد أينعت وحان قطافها ، حيث ذكر ذلك في سفره الرائع « تجديد النحو » الذي ادعى أنه به قد حقق الأمل الذي طال انتظاره حتى يبنى النحو على منهاج وطيد يذلل به سبله ويبسط به جنباته ويعين طلاب العربية على تمثل قواعده وهضمها في سهولة وحب انطلاقا به الى رحابة التعبير القوي المتجدد ، مستكملا نواقصه في براعة وقدرة .

والواقع : أنني كنت مشوقا لرؤية هذا الأمل الذي انتظرناه طويلا ، وبلت لعل الله يحقق فيه رجاء أهل العربية من تجديد النحو وبعثه جديدا في ثوب قشيب ، فأخذت الكتاب « تجديد النحو » وأنا حتى بقراءته مشغوف بالنظر وتأمل فرائده ، ولكن ويا للأسف وجدته كلام النحاة السابقين يجدد بكلامهم كلامهم ويدعي أنه يجدد للنحو . مما ملأني عجبا ودهشا ! ! فهل غمط الحقائق

---

١) ص ١٥١ .

٢) انظر كتاب د / محمد عيد : أصول اللغة الحديث وابن مضاء ص ٨٠

وسلب أهل الفضل فضلهم . وادعاء حق الغير تجديد ؟ وهل هذا يتناسب مع حرية البحث والأمانة العلمية التي يجب مراعاتها للباحثين ، وهل مجرد الطعن في كفاح أقوام ، وإفساد جهادهم في سبيل بناء هذا الصرح الضخم هو التقدم والتجديد ؟ . . إن هذا الشيء عجاب .

وانظر معي بعين النصفة والحذيرة في كتاب د / ضيف « تجديد النحو » الأمل المرتجى في عالم تجديد النحو لتحكم بنفسك على جدة كلامه أو متابعته لكلام النحاة السابقين - وليكن ذلك في موضوع بحثنا هذا وهو « الاشتغال والتنازع » وأنهما ظاهرتان لغويتان نطق بأسلوبهما العرب واستنبط النحاة من الوارد أحكام البابين في أمانة ودقة وذكاء .

أولا : يذكر باب الاشتغال بعنوان « الحذف مع المفعول وصوره (١) » يقول ما نصه : « يحذف الفعل والفاعل مع المفعول به » .

١ - إذا تقدم المفعول به على فعل عامل في ضمير عائد عليه أو في اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل : الكتاب قرأته - هلا عليا أكرمته - هل زيدا لقيته ، أكتابا واحدا تهديه إليه ؟ - الكتاب قرأت فصوله ، جامعة القاهرة رأيت كلياتها .

وواضح في كل الأمثلة أن الفعل التالي للمفعول به في أول الجمل معه مفعوله ، فلا يمكن أن يتسلط على الاسم السابق له .

ولذلك يقال في إعرابه مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور ، ومن

---

١) ص ٢٢٩ ط دار المعارف .

ذلك الآية الكريمة : « وأما ثمود فهديناهم » بنصب ثمود فى قـــراءة (١) « اثمود » مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور : « هدينا » .

هذا هو تحديد الدكتور استبدال اصطلاح بآخر ، ولفظ بغيره ، وهل هـــذا هو الاجتهاد المثالى للسادة المجددين ، أليس ماسبق هو باب الاشتغال الذى شرحه النحاة وأبانوا أحكامه ثمرة تتبع الدراسات الواسعة لأساليب العرب وقراءات القرآن المختلفة .

ألم يقدر عاملا محذوفا حتى يستقيم أمر الكلام وذلك لنصب المفعول به وهـــذا العامل فسره الفعل المذكور فى الكلام ، وإلا فما السر فى نصب « ثمود » فى قراءة من قرأ بالنصب ، فهل إذا قال النحاة : بتقدير العامل كان ذلك قولا فاسداً ، وقوله بذلك سديد مستقيم ، وكيف يتجزأ الحق فى قضية واحدة بجهة واحدة - وهؤلاء المجددون يحرمون عـــلى غيرهم مايبيحونه لأنفسهم فتقدير العامل عندهم حلال ، وتقديره عند النحاة حرام ممنوع وهذا غمط الحق ، وعدم الاعتراف بالجميل . ولذلك يصدق عليهم قول الشاعر :

أيها العائب أفعال الورى * أرنى بالله ماذا تفعل ؟
لا تقل عن عمل ذا ناقص * جىء بأوفى ثم قل : ذا أكمل
إن يغب عن عين سار قر * فحرام أن يلام المشعل

---

١) البحر المحيط جـ ٧ ص ٤٩١ ونصه « وقرىء ثمودا بالنصب ممنوعا من الصرف والحسن وابن أبى اسحاق والأعمش ثمودا منونة منصوبة ، وروى المفضل عن عاصم الوجهين » .

واجتهادهم فى التجديد غير مقبول ، لأنه شكلى شكلى ، ولهم لا يصرون ذلك لأن عملهم هو ماقام به النحاة القدامى ، فعلام يخص العلماء حقهم وإخفاء فضلهم وفى موقفهم هذا يقول الشاعر :

وفى تعب من يحسد الشمس ضوءها ٭ ويجهد أن يأتى لها بضريب

ونخلص من ذلك إلى أن ظاهرة « الاشتغال » وردت فى اللغة العربية بكثرة فى أفصح أساليب العرب ، وفى ذروة البلاغة القرآنية مثل قوله تعالى : « والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ( ) » وقوله : « إنا كل شىء خلقناه بقدر (٢) » ، وقوله تعالى « والأرض مددناها وألقينا فيها رواسى (٣) » .

وقال أيضا سبحانه : « والظالمين أعد لهم عذابا أليما (٤) » .

وغير ذلك كثير ، فلا عبرة باعتراض أحد على هذه الحقيقة الصادعة .

ثانيا : التنازع : وهو القسم الآخر الذى قالوا عنه إنه من أسباب تعقيد النحو ، وأن النحاة أبعدوا النحو عن وظيفته الميسرة ، وجعلوا الشكوى منه مرة وشديدة ، وأن النصوص التى حللت فى الرسالة السابقة وبخاصة فى البابين المذكورين لم تجد مؤاتاة فى هذه النصوص المستقرأة فيها ، فهذان البابان ليس لهما واقع خارجى فى التعبير اللغوى ، وكل ذلك راجع فى نظر الباحثين إلى اعتماد النحاة على نظرية العوامل التى جنت فى نظرهم على النحو العربى جناية كبرى ، وذكروا أن النحاة ووجهوا بكثير من الجمل العربية الواردة والآيات القرآنية التى تناقض أقوالهم . فلجئوا الى تأويل هذه

---

١) النحل ٥ ٢) القمر ٤٩ ٣) ق ٧ ٤) الدهر ٣١

الأساليب العربية الخالصة حتى تتفق مع فكرهم واضطرابهم ، وما ألجأهم إلى ذلك إلا بسبب إيمانهم بنظرية العامل النحـــوى ، التى لو تخلصنا منها لأعطينا الفرصة الكبرى لبناء نحوى جديد بعيد عن الصعوبة والاضطراب .

والواقع أن هذا الكلام فرية ما فيها مرية كما يقولون : فإن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية ، وكلام العرب وهى التى أخـــذ منها النحويون قواعد النحو أكبر شاهد على صدق النحاة فى قولهم ، وكذب غيرهم فى إدعاءاتهم فإذا ورد فى النصوص العربية العالية ما سبق فان يبق لهؤلاء المدعين إلا الإذعان والتسليم ، وتبقى الحجة البيضاء مع النحاة .

فنقول : إن القرآن الكريم حافل بكثير من الآيات التى احتج بها النحاة على وجـــود باب التنازع ، وليس لهم من ذلك الا استنباط الاسم وتصنيف الأحكام بناء على استقراء موضوعى لما ورد .

وذلك مثل قول الله تعالى : « آتونى أفرغ عليه قطرا (١) ، فقد تقدم عاملان وهما : آتونى ، أفرغ ، وتأخر معمول واحد وهو « قطراً ، وكل عامل منهما يطلب المتأخر على أنه مفعول به له ، وكذلك قول الحق سبحانه « يستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فى الكلالة (٢) ، فإن الجار والمجـــرور « الكلالة » يطلبه كل من الفعلين : يستفتونك ، يفتيكم . ليتعلق به ، وعندنا معمول واحد وقد طلبه عاملان فتنازعا فى ذلك .

وفى الحديث الشريف : يقول الرسول ﷺ (٣) : وتخلع وتترك من يفجرك

---

١) الكهف ٩٦ ٢) النساء ١٧٦ ٣) فتح القدير ١ / ٤٣٠

فالفعلان : نخلع ، نترك قد طلب كل منهما معمولا ، والوجود أمامنا معمول واحد وهو « من يفجرك » لأن « من » اسم موصول مفعول به ، وقد تنازعه كل من الفعلين السابقين » .

كما نرى ذلك فى الشعر العربى ؛ قال الشاعر :

طلبت فلم أدرك برجعى فليتنى ٥ قعدت ولم أبغ الندى عند سائب (١)

فعندنا ثلاثة أفعال وهى : طلبت ، أدرك ، أبغ ، وكل فعل منها متعد ويطلب مفعولا به ، ولا يوجد فى البيت الا معمولان وهما : الندى ، وعند وبذلك حصل التنازع ، لأن المعمولات أقل من العوامل فالمعروض أقل من المطلوب فحصل التنازع فى العمل أيهما نعمل له ؟ وأيهما نتركه بلا عمل ؟ . وهكذا .

فالصورة بسيطة ، وليست معقدة التركيب كما يدعى المجددون ، وهذا كثير نشاهد فى أساليب العرب ، فنحكى ظاهرة لغوية كثيرة ، وليست نادرة أو بعيدة الوقوع .

ومن الغريب أنك تجد الدكتور / ضيف يهاجم فى تحقيقه على كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ، باب التنازع ، ويدعو إلى القضاء عليه لاضطرابه وبعده عن الموضوعية كما يقول عن ذلك (٢) نصا : وباب التنازع فى النحو ، يصور ما تجره نظرية العامل من يرفض بعض أساليب العرب ، والنحاة يضعون مكانها أساليب لا تعرفها العربية ، فإنهم يرفضون فى هذا

---

١) البيت من الطويل ، لمحمد بن بشير ، وانظر إلى الأشمونى ٢ / ٢٧٣ وليس ١ / ٣١٦ ومعجم الشواهد ١ / ٥٩ ٢) الرد على النحاة ص ٣٢

الباب صورة من التعبير دارت على ألسنة العرب ، ثم قال (١) :

« وإنما هو عقل النحاة الذى يثبطهم لما يتصور من خطر نظرية العامل ، ذلك الخطر الذى جعلهم ينحازون عن صورة أصيلة فى التعبير العربى إلى صور أخرى جديدة ، صور نحوية لاتيسر كلاما ، ولا تسهل حديثا ، بل تعقد الكلام وتعقده ، وتحيله ألغازا عسيرة الحل » .

هذا رأيه تبعاً لرأى ابن مضاء جعله بنفسه فى كتاب الرد على النحاة وهو تحققه وفيـــه صب جام غضبه على باب التنازع ، واتهم النحاة فيـــه بالخلط والاختراع وبانشاء صور كلام معقد ، لايفيد كلاما ولا يسهل حديثا ، كأن النحاة فى نظره جماعة من الأعاجم البله المعروفين . وهذا هو الافتراء بعينه على النحـاة الفخم الذى خدم الباب وغيره من أبواب النحو فى يسر وسهولة ، ثم انظر إلى العجب العجاب من موقف د/ ضيف حينما يعود مرة أخرى فى كتابه « تجديد النحو » والذى أعتبره مناط أمل وإشعاع ورجاء لتيسير النحو وتذليل صعوبته للدعاة ، فيثبت هذا الباب كما أتيته النحاة وإن اختار له عنوانا جديداً حتى يظن من ليس له خبرة فى هذا المجال أنه ابتكار على جديد ، وينسب للدكتور ، ويعرف به . . وهل مجرد تغيير عنوان بآخر ، أو لفظة بأخرى تجديد ، وهل هذا هو الاجتهاد المطلوب فى النحو ، وأن ماعداه هواه ، يجب مجاوزته وتركه .

إن الاجتهاد فى النحو مطلوب ، وبابه مفتوح للمجتهدين على مصراعيه

---

١) الرد على النحاة ص ٣٢ .

ولكنه الذى يكون ثمرة دراسات واسعة وقراءات متعددة ومتأنية فى أصول كتب النحو وتتبع طويل دقيق لأساليب العرب أما النظـــرة العجلى وحب التغيير فقط ، ومحـاولة هدم جهود السابقين حتى يكون للمعاصرين موطىء قدم ، فهذا مالا نقبله ونرفضه بكل إصرار .

نقول إنه قد أخذ جهد السابقين من قدامى النحويين ، وغير لفظ العنوان واعتبره تجديداً ، وياله من تجديد .

يقول (١) : حذف الفاعل وصيغه يحذف الفاعل فى الصيغ الآتية :

- إذا تلى فعل الفاعل فعل تسلط على فاعله فجعله فاعلا له أو مفعولا مثل : قام وقعد الطلاب حادثنى وحادثته عمراً فالطلاب فاعل قعد وحذف من قام ، لدلالة السياق عليه ، وعمرا مفعول به ، لحادثت ، وحذف من حادثنى ، لدلالة السياق عليه ، ولو وليها لكان فاعلا ، ويكثر أن يتسلط فعلان على فاعل واحد ، مع « كاد ، عسى ، أوشك ، وأيضا مع أفعال الشروع : جعل ، شرع أخذ ، طفق فيقال :

كاد يخرج زيد ، أوشك يتنبه عمرو ، عسى يلتفت خالد ، جعل يتحدث زيد ، شرع يتكلم عمرو ، أخذ يحاضر حسين ، طفق يلعب حسن » ا . هـ

وأرى : أن ماذهب إليه فى رأيه السابق مأخوذ من رأى الفراء فى أحـــد جزئيه مما جعله مبتوراً لايوفى القضية حقها ، لأن العاملين قد يتفقا فى طلب المرفوع وقد يختلفا ، فالحـــكم بالنسبة إلى كل حالة يختلف ، يقول العلامة

---

١) تجديد النحو ، صـ ٢٣٨ .

الأشمونى (١) : وقال الفراء : إن اتفق العاملان فى طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار نحو : يحسن ويسىء ابنا كا ، وان اختلفا أضمرته مؤخرا نحو : ضربنى وضربت زيدا هو .

ومع ذلك فهو رأى ضعيف ، لأنه يعتمد على حذف الفاعل ، وهو أساسى فى الجملة ، فلا يجوز حذفه إلا فى الصور الواردة عن العرب ، فالفاعل عمدة يمتنع حذفه ودعواه بإدخال أفعال المقاربة ، والرجاء ، والشروع فى هذا الباب غير سديدة ، فقد أدخل فعلا على فعل لغير توكيد أو عطف فضلا عن أنها أفعال ناقصة واسمها ضمير مستتر ، والجملة الفعلية التى بعدها فى محل نصب خبرها وهذا أوجه وأسلم ، وهو بذلك قد اعترف بصورة أسلوب التنازع فلا مناص من التسليم به ، وهذا ماذكره النحاة وكلامهم أقوم وأحسن .

صور الجملة العربية والاشتغال :

إن الجملة العربية مع المفعول به لها صور مختلفة وقد وردت فى الأسلوب العربى وكل صورة تأتى لهدف وغرض جعل المتكلم يظهر قصده فى إيراد هذه الصورة ولم تأت عبثا ، وإنما الحكمة دفعت المتكلم لانشاء هذه الهيئة التركيبية للإبانة عن مقصده ، والعمدة فى رصد هذه الصور انما هو الوارد عن العرب الموثوق به . ودونك بيانا عن الصور الواردة عن العرب .

أولا : يأتى المفعول به بعد الفاعل وقد تصدرت الجملة بالفعل ماضيا أو مضارعا أو أمرا مثل قوله تعالى : « وورث سليمان داود (٢) » ، وقوله تعالى :

---

١) شرح الأشمونى جـ ٢ صـ ٢٩٣ ٢) النمل ١٦

« ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم (١) » وقوله أيضا : يأيها النبي اتق الله (٢) فقد جاء الفعل بأنواعه . ثم الفاعل ظاهراً مثل : سليمان ، وضميرا بارزاً كواو الجماعة في « يزكون » أو مستترا كما في « اتق أي أنت » ثم تلا ذلك المفعول به مثل : داود ، أنفسهم ، الله .

وهذا هو الأصل ومهيع الكلام الطبيعي عند العرب .

ثانياً : قد يتقدم المفعول به على الفاعل جـــوازا نحو : شرح الكتاب المدرسي وفهم الدرس الطالب وقد يكون ذلك التقدم وجوبا نحو قوله تعالى : « واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن (٣) ومثل قول الشاعر :

تزودت من ليلى بتكليم ساعة ٭ فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها (٤)

فقد تقدم المفعول به على الفاعل في المثالين الأولين ، وخرج عن أصل الكلام لهدف قصده المتكلم من الحصر والاهتمام أو غير ذلك من الأغراض التي دفعته إلى مخالفة الأصل بالتقديم ، أما التقديم في الآية الكريمة بتقديم « ابراهيم » عـــلى ربه والبيت « بتقديم اضعف على الفاعل كلامها » فغرض صناعي ، لأنه لو تقدم الفاعل المتصل بضمير المفعول به ، لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهذا ممنوع ، استقراء من أساليب العرب .

ثالثاً : قد يتقدم المفعول به على الفعل وذلك كقوله تعالى : « وقذف في

---

١) النساء ٤٩ ٢) الأحزاب ١ ٣) البقرة ١٢٤

٤) البيت من الطويل لقيس بن الملوح وانظر معجم الشواهد ١ / ٣٤٤ والعيني ٢ / ٤٨١ والتصريح ١ / ٢٨٢ والدرر ١ / ١٤٣ ، ١٩٥ والهمع ١ / ١٦١

قلوبهم الرعب فريقا تقتلون وتأسرون فريقا (١) ، « فريقا » مفعول به مقدم على الفعل « تقتلون » وقدم لأجل الاختصاص أو الاهتمام ، ثم جاء على الأصل في الجملة الثانية .

وهذه الصور الثلاثة للمفعول به مع الجملة الفعلية تدل على حرية الحركة داخل الجملة ، ولكن التغيير في أوضاع المفعول أو غيره لابد أن يكون لغرض معين ، فالحرية ليست مطلقة ، وانما هي مقيدة بإبراز غرض المتكلم للمتلقي . كما أن هذه الصور ، لاتدخل في باب الاشتغال ، لأن الجملة فيها لم تشغل بضمير عن الاسم المتقدم ، ولا تفيد التوكيد .

رابعاً : قد يتقدم المفعول به على الفعل ويتصل به ضمير هذا الاسم وذلك كقوله تعالى : « والجبال أرساها (٢) » وقوله أيضا « والأرض بعد ذلك دحاها (٣) » وهذه الصورة قد احتفى بها النحاة كثيرا ، وعقدوا على أمثالها باب الاشتغال الذي سمي بأسماء مختلفة مثل « ما أضمر عامله على شريطة التفسير » كما قال ابن يعيش (٤) في مفصله ، كما سماه سيبويه (٥) بأنه « الاسم مبني على الفعل » وهكذا فإن الفعل لما اتصل بضميره « أرساها » « دحاها » اشتغل به واكتفى به معمولا عن الاسم المتقدم ، لأنه لاينصب إلا مفعولا واحداً والاسم المقدم : الجبال ، الأرض ، يجب أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ولا يجوز إظهار هذا الفعل ، لأن الموجود مفسر له ،

---

١) الأحزاب ٢٦ ٢) النازعات ٣٢ ٣) النازعات ٣٠
٤) شرح المفصل ٢ / ٣٠ ٥) الكتاب ١ / ٨٠

ولا يجمع بين المفسر والمفسر ، وعلى ذلك فيكون الأكرم هيثما [illegible]

وعلى ذلك فالتقدير فيها : أرمى الجبال أرساها ، أما الأرض بعد ذلك دحاها ، فكأنها ذكرت مرتين ، مرة بلفظها ، وأخرى بضميرها فهي على ذلك تفيد التوكيد ، ويورد هذا المثل لهذا الغرض : فكأنها جملتان وليست جملة واحدة كسابقتها ، ولهذا احتفل النحاة بهذا الباب يدققون مسائله ويفرعون أحكامه بناء على استنباطهم من الأساليب الواردة عن العرب ، وليس لهم في ذلك إلا الذوق والتلوم ، والحد الحكم من كلام العرب ، وليس ذلك صناعة من صناعاتهم كما يدعي هؤلاء المتزمتون .

ولم يتم سيبويه هذا الباب - كما قلنا - بالاشتغال ، وإنما أتمه بعنوان يبين هدفه وغرضه تنبيهاً فهمه للنصوص الواردة فيه ، ولذلك يقول : فاعلم أن تقديم المفعول به على الفعل بدون أن يتصل به ضميره أو يتصل باسم فيه ضميره هذا باب مايكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم » .

فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربت زيدا ... والاهتمام هنا في التقديم والتأخير سواء ... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته فلزمته الهاء (١) »

وبذلك فرق سيبويه بين الصورتين ثم يقول : وإن شئت قلت : زيداً ضربته . وإنما نصبته على إضمار فعل هذا يفسره كأنك قلت : ضربت زيداً

---

١) الكتاب ١ / ٨٠ ، ٨١ ت هارون .

ضربته . إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره ، فالاسم هنا مبنى على هذا المضمر .

وبذلك أقول : إن التسوية بين الصورتين ضياع وإهمال للفروق الدقيقة بين التراكيب العربية ، وعدم فهم أسرار الجملة العربية ، وهذا يحتاج إلى براعة ودأب فى كيفية صياغة الجمل ومعرفة مركز كل جزء فيها فى أوضاعه المختلفة مع الحرية فى تغيير الأجزاء الداخلية لغرض محدد للمتكلم وإلا كان ذلك عبثا .

ولكن حمى تبسيط النحو العربى ، ودعوى صعوبته وتيسير فهمه وتخويف أبناء العربية من كتبه ، حاول هدم له ، وتحطيم بنيانه المكين ، بعد تحطيم الشخصية العربية المعاصرة ، وهو - والله يشهد - يمثل تراثا خالداً ، كان فهمه والإحاطة به علامة سبق ، وشارة كمال ، وكان علماؤه يعرفون : بالمؤدبين » .

فلما ضعفت عزيمة أبناء العربية وفشا التقليد الأعمى لغيرنا ، وهام العربى حبا للأجنبى وللغته ، ضاعت شخصيته وذهب ريحه وانماع فى ثقافة الأجنبى يستعذبها مع صعوبتها ، ويستلذ شدائدها مع أنها لا تساوى شيئا بالنسبة إلى لغته التى عاد إليها وإلى تراثها الخالد بالهدم والتخريب ودعوى التجديد والتبسيط .

ولكن : ماهكذا يكون التجديد والتغيير ، وإنما ذلك التدمير والضياع والتكدير وصرف أبناء العربية عن مجدها الخالد وتروبع أبنائها يشبه واهية النحو منها براء ، ولو علم هؤلاء ماتجنيه هذه الدعوات على اللغة ونحوها من آثار مدمرة ، فى تحطيم العزيمة ، وجعلهم فلولا مهزومة تكره تراثها وتنصرف

عن مجدها بهذه الصيحات لكفوا عن ذلك ، وجعلوا همهم هو تقوية عزائم أبناء العربية ، وتحلية هذا التراث فى عيون أبنائها وبذلك يفيدونهم إفادة كبرى ولو نظرنا بعين الإنصاف والحياد إلى ماصنعه النحاة الأقدمون فى باب الاشتغال كثر حوله الجدل ، ظلما وعدوانا ، وما عرضوه من نصوص عربية سليمة موثقة ليطمئنوا إلى صدق استنباطهم ودقة أحكامهم لأنها لغة القرآن الكريم لشكرناهم ، وقدرنا لهم هذا الجهد الكبير وهذا العبء الضخم الذى تحملوه فى بناء هذا الفن العظيم على توالى العصور وعلى اختلاف الأيام .

فهم قد دفعهم حبهم لهذا العلم وانقطاعهم له وفهمهم لآثاره الكبرى خدمة للقرآن والحديث والحكم الشرعى لأنه الأساس الذى به الانطلاق فى خدمة فروع المعرفة الاسلامية حملهم ذلك على أن يزيدوا أمثلة من بنات أفكارهم تناسب عصرهم لتوضيح وشرح الأحكام المستنبطة لهذا الباب ولغيره فبالمثال يتضح المقال ، أما القواعد الأساسية للنحو فرجعها النصوص المسموعة لا من الأمثلة المصنوعة ، وهذا مايجب أن يعرف ويفهم ، فلهم الجزاء وحسن الثواب من الله والتقدير الجميل من أبناء العربية .

الفصل الثاني
الاشتغال

الفصـــل الثـانى

الاشتغـــــــال

وسأعرض عليك فى خلاصة موجزة أساسيات هذا الباب لتعرف وجه الحقيقة فى هذا الموضوع لتعرف مدى الزيف والبرج لهؤلاء المجددين .

فأقول : وبالله التوفيق :

لقد وضع النحاة لباب الاشتغال ضابطا له يحدد حقيقته بصورة واضحة . فقالوا : الاشتغال (١) : أن يسبق اسم عاملا مشتغلا عنـــه بضميره أو ملابسه بحيث لو تفرغ له هو أو مناسبة لنصبه لفظا أو محـــلا وذلك مثل : الكتاب فهمته ، والقرآن قرأته ، والفتى أحببته ، وذاك أهنته ونحو ذلك من هذه الأمثلة ، فالكتاب ، هو الاسم المشغول عنه قد نصب بالفتحة الظاهرة ، وأما ، الفتى ، فقد نصب بالفتحة المقدرة ، وأما ، ذاك ، فهو فى محل نصب لأنه اسم إشارة مبنى وكل منها مفعول به مقدم ، والعامل فيها فعل يقدر من لفظ الفعل المذكور والتقدير : فهمت الكتاب فهمته ، وقرأت القرآن قرأته وأحببت الفتى أحببته ، وأهنت ذاك أهنته ، فقد قدرت العامل من لفظ الفعل المذكور .

---

١) انظر فى هذا الباب الاشمونى ١ / ١٩١ ؛ والهمع ٢ / ١١١ وشرح المفصل ٢ / ٣٠ والكافيه ١ / ١٧٨ .

وقد تقدر العامل من معناه نحو : زيداً مررت به ، فإن « زيداً » مفعول به لفعل يدل عليه الفعل المذكور وليس الناصب له ، لأنه فعل لازم لا ينصب المفعول به فيقدر من معناه متعديا بأن تقول : جاوزت زيداً مررت به والمجاوزة والمرور بمعنى واحد ، فالمعنى هو الأساس ، واللفظ لخدمة المعنى .

قال ابن يعيش (١) : « ومثله قولك : عمراً لقيت أخاه ، وبشراً ضربت غلامه ، في جواز النصب ، لأن الفعل إذا وقع بشيء من سببه فكأنه قد وقع به ، والدليل على ذلك أن الرجل يقول : أهنت زيداً بإهانتك أخاه ، وأكرمت عمراً إذا أوصلت الإكرام إلى غيره بسببه ، فإذا قلت : زيداً ضربت أخاه فنصبت الأخ جاز أن تضمر فعلا ينصب زيداً تقديره : لابست زيداً ضربت أخاه أو أهنت زيداً ضربت أخاه ولا تضمر « ضربت » لأن ضربت الثاني ليس واقعا على ضميره ، وإنما هو واقع على الأخ » .

ويقول سيبويه (٢) : والنصب عربي جيد ، والرفع أجود منه ، يعني أن النصب في : زيداً ضربته عربي فصيح في كلام العرب ، والرفع أجود ، لأن الرفع لا يفتقر إلى إضمار ولا تقدير محذوف ، والنصب يفتقر إلى إضمار فعل وفاعل .

ومثل ذلك قد ورد في القرآن الكريم مرة بالنصب وأخرى بالرفع مثال النصب قول الله تعالى : « يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما (٣) ، فالظالمين ، مفعول به مقدم لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور

---

١) شرح المفصل ٢ / ٣١ ٢) الكتاب ١ / ٣) الانسان ٣١

وهو يعذب أو « يهين » ومثل ذلك قوله تعالى : « والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم (١) » فالقمر مفعول به لفعل محذوف يقدر من لفظ المذكور أى قدرنا القمر قدرناه ، وقوله تعالى : « وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه (٢) » « فكل » منصوب به لفعل مقدر من لفظ المذكور ، أى ألزمنا كل إنسان . ومثله قوله تعالى : « وفريقا حـــق عليهم الضلالة (٣) » « ففريقا » مفعول به لفعل مقدر يفهم من المذكور والتقدير : ويضل فريقا .

وقال تعالى وكلا ضربنا له الأمثال ، « وكلا تبرنا تتبيرا (٤) » فكلا » فى الموضعين مفعول به لفعل محذوف يفهم من الفعل المذكور والتقدير : ضربنا كلا ، وتبرنا كلا .

كما ورد فى القرآن الكريم أيضا الرفع على الابتداء قال تعالى : « وطائفة قد أهمتهم أنفسهم (٥) » « فطائفة » مرفوعة على أنها مبتدأ ، والجملة بعدها فى محل رفع خبر المبتدأ ، ونحوه قول الله تعالى : « وكل شىء فعلوه فى الزبر (٦)» بالرفع وذلك على التقدير السابق .

قال ابن يعيش (٧) : والرفع هنا ، لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعانى .

فأنت ترى : أن النصب للاسم المتقدم قد ورد فى كتاب الله تعالى كما ورد

---

١) يس ٣٩ ٢) الاسراء ١٣ ٣) الأعراف ٣٠
٤) الفرقان ٣٨ ، ٣٩ ٥) آل عمران ١٥٤ ٦) القمر ٥٢
٧) شرح المفصل ٢ / ٣٢ .

الرفع فيه أيضا ، كما ذكرت من الآيات الكريمة السابقة ، فإذا قال النحاة بجواز النصب والرفع ، فليس ذلك من عند أنفسهم أو من بنات أفكارهم ، وإنما ذلك مستنبط من ذروة الفصاحة والبلاغة وهو كتاب الله وغيره من كلام العرب فإتهامهم بأن باب الاشتغال صناعة نحوية عقدته النحاة ، إتهام ظالم لا أساس له من الصحة وهو عار من الحقيقة ، فهم مع الأساليب العربية حكما واستنباطا .

والفاعل المقدر : في هذا الباب لابد منه لصحة المعنى واستقامة الأسلوب إذ الحذف ظاهرة شائعة في الأسلوب العربي ، الكلام شركة بين المتكلم والمتلقي فيحذف المتكلم فيه ، اعتمادا على فهم المعنى وذكاء السامع فتقدير العامل لاغبار عليه ، وانظر إلى قول الله تعالى : فآمنوا بالله ورسله ، ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم (١) ، خيرا ، هنا منصوب على أنه مفعول به ، ولايجوز أن يكون مفعولا ، لانتهوا ، لفساد المعنى ، والفعل لازم ، فلا بد من تقديرنا فعلا ينصب ، خيرا ، يتناسب مع المعنى بأن نقول : انتهوا وافعلوا خيرا فكان لابد من تقدير هذا العامل لاستقامة المعنى والأسلوب ، وحذف لأنه مفهوم من الكلام ، وعلى ذلك نقدر العامل في هذا الباب : إما من لفظ الفعل ، وقد يكون موافقا في المعنى فقط دون اللفظ ؟ لقصوره باللزوم نحو : عليا مررت به ، فنقدر : جاوزت عليا مررت به أو لفساد المعنى بتقدير اللفظ نحو : زيدا ضربت أخاه ، لأن ضرب الأخ إهانة لزيد ، هذا رأى البصريين (٢) وهو

---

١) النساء ١٧١ . ٢) انظر شرح الأشموني ٢ / ٢٠٦ والهمع ٢/١٠٢ والكافيه ١ / ١٧٩ وشرح المفصل ٢ / ٣٠ .

رأى متسق مع الفكر والواقع ، ويؤدى إلى مراعاة اللفظ والمعنى .

أما الكوفيون (١) : فيرون أنه مفعول به للفعل المتأخر أو المقدم مفعول به ويلغى عمله فى الضمير ، وهذه نظرة متناقضة ، إذ فيها إعمال المتعدى لواحد إلى اثنين ، أو إلغـــاء الضمير بعد إتصاله بالفعل بلا داع لذلك ، ورأى الكوفيين هذا مع ضعفه وتهافته قد شايعه نحاة الجامعة ، واعتبروه فتحا مبينا فى حل مشكلات هـذا الباب ، بالرغم من أن فيـه من التناقض والاضطراب المعيب الذى يجب أن تبتعد القواعد النحوية عنها حتى تخرج جيلا من أبناء العربية مستقيم اللفظ والفكر ، بدلا من أن نورثه ذلك .

لقد نظر النحاة إلى هذا الأسلوب وأجزائه فوجدوه ثلاثة أجزاء وهى :

أولا : الاسم المتقدم : وسموه : المشغول عنه .

ثانيـاً . العـامل المتأخر بعد المشغول عنه : فعلا أو شبهه وأطلقوا عليـه : المشغول .

ثالثـاً : الضمير المتصل بالعامل بنفسه أو باسم أو حرف متصل به : وسمى عنـدهم : بالمشغول به .

وقد اشترط النحـاة ـ جزاهم الله عن اللغة خير الجزاء ـ لكل قسم من الأقسام السابقة شروطا تحددها هيئتها ، وتبرز الغرض منها اعتمادا على فهمهم من أساليب العرب الواردة ، فى عمق وتؤدة ، ودقة تثير العجب لجماعة أتعبوا أنفسهم احتسابا لله تعالى وخدمة لكتابه العزيز ، وحديث النبى الكريم

---

١) المصدر السابق .

صلى الله عليه وسلم .

فى همة لا يفل حدها ، وعزيمة لا يثلم عزمها ، ولا تعرف الكلل أو السأم والملل حتى بنوا هذا الصرح الضخم ، وجعلوه شامخا ، مهيبا ، قويا .

فلله ورحم ، وما أجمل صنيعهم ، ويجب على الخلف الاعتراف بجهادهم وفضلهم حتى يسير الخلف على طريق السلف لتكوين بناء نحوى ممتاز .

لقد أطال النحاة النظر من خلال الأساليب العربية إلى أحوال الاسم المشغول عنه وأوفوه حقه فى الشرح والتوضيح وبينوه فى خمسة أقسام وهى :

أولا : وجـــوب نصبه :

لقد وجدوا أن العرب تلزم نفسها نصب الاسم السابق المشغول عنه إذا سبقه أداة تختص بالدخول على الفعل كأدوات الشرط والعرض والتحضيض والاستفهام بغير الهمزة ( ) وهـذا حكم ناشيء من تصفح النحاة للتراكيب العربية ، وليس من عند أنفسهم - كما يقول هؤلاء -

والدليل على صحة مانقول مثل قول الشاعر :

لاتجزعى إن منفسا أهلكته ٭ فإذا هلكت معند ذلك فاجزعى(٢)

« فنفسا » ورد منصوبا ، وقد شغل عنه الفعل « أهلكته » بضميره ، وسبق بإن الشرطية ، ومن المعلوم أن أدوات الشرط التى تفيد التعلق لا تدخل إلا على الفعل تحقيقا لغرض أدوات الشرط ، وقد ورد رفع « منفس » فى البيت

---

١) شرح الأشمونى ٢ / ٢٠٦ ٢) البيت للنمر بن قولب وهو فى الكتاب ١ / ١٣٤ وشرح المفصل ١ / ١٤٩ والأشمونى ١ / ١٨٨ .

عن العرب أيضا ، وذلك على أنه فاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر كما يقول العلامة الأشمونى (١) .

كما ورد على الرفع أيضا قول الشاعر :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الأوائل (٢)

« فأنت » فاعل لفعل مضمر موافق للظاهر والتقدير : إن هلك منفس أهلكته وان لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك .

كما ورد الاسم مرفوعا بعد أدوات الشرط على أنه فاعل لفعل محذوف على رأى البصريين ، خلافا للكوفيين (٣) الذين أجازوا جعله مبتـــدأ أو فاعلا مقدما وذلك مثل قوله تعالى : « إذا السماء انشقت (٤) » وقوله تعالى : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا (٥) » وقوله « إن امرؤ هلك ليس له ولد (٦) » وهكذا .

أما الاسم المذكور عنه يعد همزة الاستفهام فقد ورد منصوبا كقوله تعالى : « أبشرا منا واحدا نتبعه (٧) فإن « بشرا » وردت فى القرآن الكريم منصوبة بعد همزة الاستفهام ، كما جاء الاسم المذكور بعدها مرفوعا كقوله تعالى : أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون (٨) » فإن « أنتم » بعد همزة الاستفهام وقد جاءت

---

١) جـ ٢ ص ٢٠٧ ٢) جـ ٢ ص ٢٠٩ البيت من الطويل وهو للبيد فى الأشمونى ٢ / ٢١١ وقد مضى الحديث عنه . ٣) جـ ٢ ص ٢٠٨

٤) الانشقاق الآية الأولى ٥) النساء ١٢٨ ٦) النساء ١٧٦

٧) القمـــر ٢٤ . ٨) الواقعة ٥٩

مرفوعة ، فاستنبط النحاة منها جواز الأمرين أخـــذاً من النصوص الواردة

وهذا دليل واضح على أن النحاة لم يأخذوا القاعدة إلا من النص العربى وأمثالهم بعد ذلك لتوضيح القاعدة وبيانها لأبناء العربيـــة حتى يعرفوا التراكيب لينهجوا على منوالها ، ويصوغوا على ضوئها ما يريدون من أبنيـــة عربية وهذه قاعدة منهجية تربوية سليمة ، تسير عليها كل نظم التعليم المختلفة فكيف تعاب على النحاة ؟ وتكون جيدة عند غيرهم سقيمة معهم ؟ .

وإذا حكم النحاة بوجوب النصب للمشغول عنه بعد أداة الشرط على أنه مفعول به لفعل محذوف ، فقالوا : إن ورد مرفوعا أعرب عـــلى أنه فاعل لفعل محذوف وعليه قراءة النصب والرفع فى قوله تعالى : « وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى (١) » على التوجيه السابق ويقول الشاعر :

فأما تمـــيم بن مـ * فألفاهم القوم روبى نياما (٢)

ويقول ذى الرمة :

اذا ابن أبى موسى بلال لقيته * فقام بفأس بين وصليك جاذر (٣)

فقد ورد « تميم » مرفوعا على الابتداء ، والجملة بعده فى محل رفع خبر المبتدأ ، وقد سبقه « أما » الشرطية ـ وأما « ابن » فقد جاء منصوبا على أنه مفعول به

---

١) فصلت ١٧ ٢) البيت لبشر بن أبى خازم وهو فى ديوانه ص ١٩٠ والشجرى ٢ / ٣٤٨ وهو من بحر المتقارب .

٣) البيت فى ديوانه ص ٢٥٣ والكتاب ١ / ٨٢ هـارون والخزانة ١ / ٤٥٠ والكامل ٦٢٠ وشواهد المغنى ١١٨ وهو من الطويل .

لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير : لقيت ابن موسى لقيته ، لما جاء الرفع فورد النصب والرفع على أنه يتجاذب هذا الضرب الابتداء والخبر والفعل والفاعل كما يقول ابن يعيش (١) .

وهكذا نرى أن النص هو القائد المتبع ، والحكومة والفيصل فى كل قضية عند النحاة ، وأمثلته النحاة ، توضيح القانون المستنبط من النص باجتهادهم .

ثانياً : وجوب دفعه :

كما نظر النحاة من خلال الأساليب أن بعضها قد ورد الشغول عنه السابق عن العرب مرفوعا دائما ، وأن العرب ماتطقت إلا برفعه مثل : بجيئه بعد إذا الفجائية نحو : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه أو بعد ليتما نحو : ليتما على زورته لأن إذا المفاجأة ، وليت المقرونة بما لايليها يفعل ولا معمول فعل ، أو بعد واو الحال نحو : خرجت ومحمد يذاكر دروسه ، وكذلك إذا الفعل تلا أدوات تمنع عمل مابعدها فيما قبلها كأدوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء ، وما النافية وكم الخبرية ، والحروف الناسخة والموصول والموصوف تقول : محمد إن زورته أكرمك ، وهل رأيته ؟ وهل كلمته ، العلم لأكبر شرف تناله ، والجهل ماتحرص على السير فى ركابه ، ونحو : محمد كم كتاب قرأت . القرآن إنه أعظم كتب السماء ونحو ذلك ، فإن الوارد لرفع .

قال العلامة الاشمونى : وهكذا إلى آخرها بالرفع ، ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لايعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر عاملا فيه ، لأنه بدل من

---

(١) جـ ٢ ص ٣٠

اللفظ به (١) .

ومما يدخل فى الرفع الاسم المشغول عنه (٢) الذى يليه أفعل فى التعجب ، لأن الضمير المجرور به فى محل رفع فاعل ، فلا بد أن يرفع مثل : زيد أحسن به ، العلم أجمل به ، وقد اتفق القراء السبعة على الرفع فى نحو قول الحـــق سبحانه : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحـــد منهما مائة جلدة (٣) » وقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما (٤) » وقوله سبحانه : « واللذان يأتيانها منكم فآذوهما (٥) » .

يقول سيبويه (٦) : فإن هذا لم يبن على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : « مثل الجنة التى وعد المتقون (٧) » فالكلام السابق خـــبر ، ثم استؤنف الحكم بالأمر فى الآيات مستأنفا بالفاء وتقدير ذلك عند سيبويه : مما يتلى عليكم الزانية والزانى ، أو حكم السارقة والسارق ، ثم استؤنف الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ، فالكلام جملتان .

ومثل ذلك قول الشاعر :

وقائله خولان فانكح فتاتهم ٭ وأكرومه الحيين خلو كما هيا (٨)

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر ، والتقدير : هذه خولان .

---

١ ، ٢) شرح الأشمونى جـ٢ صـ ٢١٥ ٣) النور ٢

٤) المائدة ٣٨ ٥) النساء ١٦ ٦) الكتاب ١ / ١٤٣

٧) محمد ١٥ ٨) البيت مجهول القائل وهو فى الكتاب ١ / ١٣٩ ، ١٤٣ والعينى ٢ / ٥٢٩ والبحر ٣ / ٤٧٧ .

وبذلك خرجت هذه الآيات من باب الاشتغال ، واتفاق السبعة (١) على الرفع عنده على الأصل .

ويرى المبرد (٢) : أن الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب فى الشرط فكذلك ما أشبهه . وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

وقال ابن السيد (٣) وابن بابشاذ : يختار الرفع فى العموم كالآية ، والنصب فى الخصوص كزيدا ضربته .

وبهذا العرض نستطيع أن نقول : أن النحاة أخذوا قواعد النحو من أساليب العرب ، وهى الأصل الذى تستنبط منه القواعد ، بدليل ماعرضناه من نصوص القرآن الكريم والشعر ونحوهما .

ثالثاً : ترجيح النصب :

وحينما استقرأ النحاة أحوال المشغول عنه من خلال الأساليب الموثقة الواردة ، وجدوا أن العرب تنصبه كثيراً ، ومع ذلك فانها تعدل عن النصب إلى الرفع قليلا ، فأخذوا الحكم بقولهم : مايترجح نصبه على رفعه ، فجعلوا بناء على ذلك نصب المشغول عنه راجحا ورفعه مرجوحا ، وذلك مثل قولهم : « اللهم عبدك ارحمه ، وعليا غفر الله له ، ومثل قول الحق سبحانه : إنا كل شىء خلقناه بقدر (٤) ، فالنصب عربى كثير ، وعليه قراءة الجمهور (٥) ، وقد

---

١) البحر المحيط ٣ / ٤٧٦ ، ٦ / ٤٢٧ .
٢) شرح الأشمونى ٢ / ٢١٨ ، ٢١٩
٣) القمر ٢٤
٤) البحر المحيط ٣ / ٤٧٦

قرىء بالرفع قليلا . وقد ورد النصب فى قول الشاعر :

أتعلبة الفوارس أم رياحا ○ عدلت بهم طهية والخشابا (١)

فقد نصب الاسم المشغول عنـــه السابق ، لأنه ولى أدوات لا تلى إلا الفعل أو بعده فعل طلبى ، أو مايفيد نص المعنى بدون إبهام لبس .

ويعلل النحاة (٢) سر النصب فى الآية الكريمة بقولهم : « إذ النصب نص فى عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر ، وليس المقصود ، لابهام ، وجود شىء لا بقدر ، لكونه غير مخلوق لله »

ونظرة النحـــاة جيدة ، فهى تستكنه حقائق الأسلوب ، وسر العلامة الإعرابية فيه معتمدين على الوارد عن العرب الفصحاء ، ولم يقصد سيبويه هذا التعليل ، وإنما نظر إلى قضية ورود النص فقط عن القراء الثقات بكثرة نصبا وبقلة رفعا ، وهذا مما يرد اتهـــام المغالين ، أن باب الاشتغال صناعة نحوية وليس ظاهرة لغوية .

بل إنك لتجد عمقا فى فهم الأسلوب ومراعاة المعنى لتحقق المشاكلة اللفظية فى مثل قول النحاة فى ترجيح النصب فى هذا المثال : لقيت محمدا وعمر اكلمته ، وقام ابراهيم ويوسف أكرمته .

فالنصب عندهم راجح ، والرفع مرجوح وقالوا فى سر ذلك (٣) : « وإنما

---

١) البيت لجرير من الوافر انظر الأشمونى ١ / ١٩٠ ودلائل الاعجاز ٨٧ ، ٩٠ والكتاب ١ / ٥٢ ، ٤٨٩ وهو فى ديوانه ٦٦ ومعجم الشواهد ١ / ٣١

٢) شرح الاشمونى ١ / ١٩ ٣) المصدر نفسه ١ / ١٩٠

وجح النصب طلبا للمناسبة بين الجملتين ، لأن من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ، ومن رفع فقد عطف إسمية على فعلية ، وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما ، وهذا نظر سديد ، وتوجيه قويم .

ويترجح النصب فى قولهم : أكرمت القوم حتى زيدا أكرمته ، وما قام بكر لكن عمرا ضربته ، لحتى ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين .

فلو قلت : أكرمت خالدا حتى زيد أكرمته ، وقام بكر لكن عمر وضربته ، تعين الرفع ، لعدم المشابهة ، إذ لاتقع « حتى » العاطفة إلى بين « كل وبعض » ولا تقع « لكن » العاطفة إلا بعد نفى وشبهه .

وهنا أخذ النحاة قاعدتهم من ذلك بأن قالوا : أن يقع الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية (١) .

وأقول : هل هـــذه الدقة فى صوغ الجمل التركيبية ، ومعرفة معنى كل تركيب وإطالة النظر لمعنى الأداة بين الجمل ، خدمة للمعنى وإظهارا لمقصود المتكلم ، تجعل النحو صناعة لفظية ، أو ألفاظا جدلية ، أو أعمالا ذهنية بعيدة أحكام الأسلوب العربى وتحكم على النحاة بأنهم عقدوا النحو وأفسدوا أبوابه بصناعتهم اللفظية ؟ كلا - بل نقول عنهم : اللهم إن هذا حظل وزور والنحاة بـــراء منه .

---

١) شرح الاشمونى ١ / ١٩١

رابعاً : ترجيح الرفع :

ولما رأى النحاة أن أساليب العرب فى غير الأحوال السابقة ، ترفع بكثرة للاسم المشغول عنه ، حكموا بترجيح الرفع على النصب . ثم استنبطوا بفهمهم علة ذلك (١) : بأن النصب يلزم فيه إضمار فعل ناصب له ، والاضمار خلاف الأصل ، وفى الرفع سلامة من الإضمار ، والنصب مع أنه قليل إلا إنه عربى جيد ، بدليل قوله تعالى : « جنات عدن يدخلونها يحلون فيها من أساور من ذهب » فقد جاءت القراءة (٢) بنصب جنات قليلا ، ولكن الجمهور يرفعها ، فقال النحاة بترجيح الرفع ، على النصب .

كما ورد النصب أيضا فى قول الشاعر :-

فارسا ما غادروه ملحـــبا * غير زميل ولا نكس وكل (٣)

فورود النصب هنا دليل على جوازه ، وإن كان الرفع أرجح ، لما سبق . والنحاة بهذا حكومتهم الأسلوب ، ومرجعهم النصوص الواردة ، وما صنعوا من عند أنفسهم قاعدة ، عقدوا بها النحو وأقاموا مبانيه ، كما يرجف هـــؤلاء .

---

١) شرح الأشمونى ١ / ١٩٣ ٢) فاطر ٣٣ وانظر البحر المحيط ٧ / ٣١٤ ٣) البيت من الرمل وهو لعلقمة وقيل لغيره وانظر الأمالى الشجرية ١ / ١٨٧ ، ٢٣٣ والمغنى ٥٧٧ (٣٠٧) والعينى ٢ / ٥٣٩ والأشمونى ٢ / ٨٢ ومعجم الشواهد ١ / ٢٦٠ .

خامساً : جواز الأمرين على السواء :

وإذا كان الأسلوب العربي يرى أن المشاكلة في الجمل نوعاً، تعطي التركيب تناسبا وتناسقا، وهي نظرة جمالية جيدة حتى تتناسق جمل الأسلوب شكلا ومعنى فإذا قلت : المدرس حضر والطالب ألقى درسه أمامه - فالطالب « يعرب مبتدأ ، والجملة التي بعده في محل رفع خبر عنه ، وهذه الجملة الكبرى اسمية ، وتعطف على الكبرى السابقة ، وهي اسمية مثلها ، فالمشاكلة بينهما متحققة على هذا الوجه ، وفي ذلك توافق شكلي ومعنوي .

وإذا نظرت إلى العطف على الجملة الصغرى السابقة (١) ، وهي « حضر ، هو » فهي فعلية ، ولأجل التشاكل والتناسب تنصب الطالب على أنه مفعول به وبذلك يتحقق عطف الفعلية على الفعلية ، لذلك جاز الأمران على السواء .

والنحاة بهذه النظرة الثاقبة : أعطوا التركيب حقه ، لأنه أنشيء لغرض يقصده المتكلم ، ويرنو إليه ، وغرضه لابد فيه من إشارة إليه وأمارة عليه ، حتى يستطيع القارىء أو السامع أن يعرف المقصود من إنشاء التركيب والا كان الحديث عبثا لايلتفت إليه ، فإذا نظر النحاة إلى وضع التناسق في الجمل ، ووجدوا أن الأمرين يتساويان ، وكل وضع في الجمل له وجهة نظر تستقيم ومقصود التكلم ، واستنبطوا حكمهم النحوي بجواز الأمرين فلهم الشكر والتقدير كفاء مابذلوا لخدمة الأسلوب العربي ، وهذا هو دأب أهل الفضل والمعرفة .

---

١) أنظر شرح الأشموني ١ / ١٩٣ .

الثاني عن أقسام أسلوب الاشتغال هو : المشغول :

والمراد به هو الفعل المتعدى ، والوصف العامل . وهذا هو المستنبط من دراسة النحويين للتراكيب العربية ، فقد وجدوا أن العرب لا تعمل في هذا الباب كل وصف ، وانما عملت : اسم الفاعل ، واسم المفعول وأمثلة المبالغة فقط ، ولم يعملوا غيرها فوجب الوقوف على ماورد دون ابتداع أسلوب لم تتكلم به العرب (١) ، فإن ذلك غير جائز ولا مقبول .

تقول : أحمد أنت مكرمه أو مكرم أخاه ـ ماريه وعاليا أنت ضاربه والعسل أنت شاربه ، أما أمثلته الفعل فقد مر الحديث كثيراً عنها وهذه الأمثلة قد ورد نظائرها في العربية ، ولا مانع من الصياغة على منوالها .

الثالث من أقسام الأسلوب : المشغول به :

وهو الضمير الذى شغل به الفعل أو الوصف عن نصب المشغول عنه وهو الاسم المتقدم عليهما ، وقد يتصل بالعامل مباشرة كقول الشاعر :

أصبحت لا أحمل السلاح ولا ٭ أملك رأس البعير إن نفرا (٢)

والذئب أخشاه إن مررت به ٭ وحدى وأخشى الرياح والمطرا

فالفعل (أخشاه) قد اتصل به الضمير مباشرة وذلك مثل قول الله تعالى :

---

١) انظر شرح الأشمونى ١ / ١٩٣ .

٢) البيت من المفسرح الربيع بن ضبع وانظر الكتاب ١/٤٦ والتصريح ٢/٣٦ وابن يعيش ٧ / ١٠٥ ومعجم الشواهد ١ / ١٤٦ .

« أخرج منها ماءها ومرعاها والجبال أرساها (١) » فالفعل « أرساها » اتصل أيضا بالضمير المشغول به مباشرة ، وكل من الذئب ، والجبال منصوب ، لأن كلا منهما معطوف على الجملة الفعلية السابقة . ولولا إيثار المشاكلة اللفظية فى العطف لانتصب كل منهما . ولو كانت السابقة عليهما جملة اسمية لآثر الرفع .

وقد يتصل الضمير باسم متصل به وهو ملابسه نحو : محمداً أكرمت أباه . وقال الشاعر :

فلا حسبا فخرت به لتيم ● ولا جدا إذا اذدهم الجدود (٢)

فقد اتصل الضمير « به » بحرف الجر ، ونصب المشغول عنه « حسبا » .

رأى ابن مضاء فى جواز الأمرين :

وقد نازع ابن مضاء الأندلسى فى التخيير بين الأمرين السابقين بعد أن أورد الآية السابقة ، والشعر أيضاً . وأخذ يعترض بكلام النحاة السابق بعد ايراده قضية تشتمل على الجملة الصغرى والكبرى وذلك بقوله (٣) :

« فأى فائدة فى أن تخير فى العطف عليها . ألا ترى أنا إذا قلنا : زيد أكرمته أهنته لإعظامنا له . على المبتدأ وخبره وهو جملة الفعل والفاعل . فإذا عطفت على الكبرى لم يكن لها موضع من الاعراب وجاز أن تحذف الأولى التى هى

---

١) الآية ٣٠ ، ٣١ من النازعات . ٢) البيت لجرير من البوافر وهو فى ديوانه ١٦٥ وانظر الكتاب ١ / ٧٣ وابن يعيش ١ / ١٠٩ ، ٢ / ٣٦ والخزانة ١ / ٤٤٧ ومعجم الشواهد ١ / ١٠٦ .

٣) كتاب الرد على النحاة ص ١١٦ .

« أكرمته » وتحل الثانية محلها . فتقول : زيد عمرو أهنته إعظاما له . والواو تدخل الثانى فيما دخل فيه الأول . وكل معطوف عليه فجائز أن يحذف ويحل المعطوف محله إلا ماشذ نحو : وأى فى هيجاء أنت وجارها ، ولا يحمل على الشاذ . وكما أنه لايجوز أن يعطف على الخبر المفرد إلا ماهو خبر فكذلك الجملة ولا فرق بينهما فى أن كل واحد منهما خبر . ولم يمتنع الخبر المفرد أن لايعطف عليه إلا ماهو خبر . لا من جهة أنه مفرد بل من جهة ماهو خبر .

ثم يقول بعد ذلك مبينا وجهة نظره فى جواز الأمرين الرفع والنصب بقوله : « ويكفى فى المسألة « زيد أكرمته وعبد الله لقيته » أن يقال : إن الرفع والنصب جائزان ، والرفع الوجه ، والنصب جائز بإجماع منهم إلا أنه دون الرفع . وسيبويه يقول (١) :

« إن الرفع أجود على وجه . والنصب على وجه آخر . فإن قيل : لم ترد الاحتجاج لسيبويه يقول تبارك وتعالى : الشمس والقمر بحسبان والنجم يسجدان ، والسماء رفعها ووضع الميزان (٢) » فنصب السماء ، وانما يحسن النصب إذا كان العطف على الجملة الفعلية ، لا على الجملة المبتدئية ، فقد عطف على الخبر الذى هو « يسجدان » ماليس فيه ضمير يعود على المبتدأ .

والرد على سيبويه أن يقول : نصب وعطف على الجملة المبتدئية وإن كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين كما جاءت الآية « إنا كل شىء خلقناه بقدر » والرفع عند سيبويه أوجه ولا حجة قاطعة لسيبويه فى هذا (٣) » .

---

١) الكتاب ١/٥٥ ٢) الرحمن ٥ ، ٦ ، ٧ ٣) الرد على النحاة ص ١٠٥

أما رأيه فى باب الاشتغال بعامة : فهو يرى أن جواز الرفع والنصب فى الاسم المشغول عنه ، يعود على توجيه العائد فيقول (١) :

« إن كان العائد على الاسم المتقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره فى موضع رفع ، ولا يضمر رافع ، كما لا يضمر ناصب إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب ، وذلك كقولك : أزيد قام ، وقال الله تعالى : قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون (٢) ، وقولنا : انه تارة منصوب على أنه غير مبتدأ ، وتارة مرفوع على أنه مبتدأ ، فلا منفعة فى ذلك ، وقال تبارك وتعالى : « أفرأيتم ما تمنون ، أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون (٣) » فأنتم فى موضع رفع . . .

وقال عدى بن زيد :

أرواح مودع أم بكور ٭ أنت فانظر لأى شىء تصير (٤)

فإنه عاد عليه ضميران : أحدهما : فى موضع رفع والآخر فى موضع منصوب أو أحدهما متصل بمرفوع ، والآخر متصل بمنصوب كقولك : أعبد الله ضرب أخوه غلامه . لك فى « عبد الله » الرفع والنصب ، إن رويت المرفوع رفع وجعل المنصوب كالأجنبي ، وان رويت المنصوب نصب » .

ويتبين لنا من عرض رأى ابن مضاء . أن ما رآه الدكتور / ابراهيم مصطفى

---

١) الرد على النحاة ص ١٠٥ ٢) يونس ٥٩

٣) الواقعة ٥٩ ٤) البيت من الخفيف وانظر الكتاب ١ / ١٤٠ والشجرى ١ / ٨٩ وشواهد المغنى ١٦٠ ومعجم الشواهد ١ / ١٧١ .

فى كتابه « إحياء النحو » فى باب الاشتغال والتنازع ، ثم من سار على دربه ، ولف لفة من نحاة الجامعة المصرية الذين أيدوه واقتفوا أثره ونهجه من أمثال مانحن بصددهم فى هذا العصر ، وادعوا أنهم مجددون مبتكرون مجتهدون فى بناء تكوين نحوى جديد ، هم فى الحقيقة والواقع بعد هذا المرض نقلة متابعون ، وأصداء مرددون ، وإن كانوا لايعرفون بمن يتابعون وتلك خطيئة علمية كبرى .

إنهم يدعون إلى تبسيط النحو وتيسيره وهذا أصل ورجاء - نسأل الله تحقيقه والتوفيق فيه - ولكن ما هكذا التبسيط والتيسير وانما حب الظهور ، والشهرة أعماهم عن الحق ومعرفة الحقيقة ، فالنحاة العرب ماخرجوا عن طريق البحث السوى ، والنظر الأمين فى الأساليب .

رأى الشيخ محمد عرفة :

يرى استاذنا الشيخ محمد عرفه أن كلام النحاة ليس مبنيا على جواز النصب والرفع جوازا مطلقا مع ترجيح النصب حتى يعترض عليهم ، بأنهم ينظرون على أن أساس القضية وموضوعها هو الكلام بقطع النظر عن المتكلم ، فإن الكلام هو الدليل على غرض المتكلم وقصده ، وهو مشيئه ومحدثه ، ولا يمكن قطع النظر عن صاحب الكلام ومعرفة قصده منه ، ولذلك يقول (١) :

« إن الواجب أن يقال عن كلام النحويين إذا أريد أن تخبر بالفعل وتتحدث به عن فاعله ، فالواجب النصب ، وإذا أريد التحدث عن الاسم فالحكم الرفع .

١) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ٢٠٩ ، ٢١٠

فالنحاة لايخالفون فى أنه يجب أن يقدم المرء فى كلامه ماهو أهم عنده وما هو به أعنى من الاسم والفعل - وأما قولهم : بجواز الأمرين فإن معناه أنه لامانع لفظيا من أن ترفع أو تنصب ، فإذا كان معناك الذى تريده يجرى على الرفع رفعت ، وإذا كان معناك الذى تريده يجرى على النصب نصبت ، وليس هناك مانع لفظى ، فالواجب أن ينظر إلى المعنى فاذا كان الاسم أهم عندنا رفعنا ، وإذا كان الفعل عندنا نصبنا ، فالجواز من جهة أنه لامانع لفظيا ، والواجب من جهة المعنى وإرادته .

وأرى :

أن قضية الاشتغال بهذا الوضوح الذى عرض على ألسنة النحاة ، ليست فيها إزعاجا ولا ارتباكا أو اضطرابا أو تعقيدا كما ادعى هؤلاء الذين يريدون إعادة البناء النحوى للغة العربية ، لأن قواعد هذا الباب ظاهرة لاتحتاج إلى كدوهن أو تعب فكرى ، وقد حددها النحاة أخذا واستنباطا من أساليب العرب ، والتى حددوها فى خمسة أوجه ، أوضحوها مكثرين فى الاستدلال على كل حالة وهى مبثوثة فى كتاب النحاة على اختلاف مؤلفيها قديما وحديثاً متأثرين بأحوال عصرهم وبيئتهم التى عاشوا فيها . ثم أجهدوا أنفسهم بتطبيق هذه الأحوال على أمثلة من عند أنفسهم نهجوا بها على ضوء الأساليب العربية الواردة عن العرب فى دقة وأمانة .

وجب أننا قلنا : إن أمثلتهم تناسب عصرهم وهو عصر التراث والشخصية العربية القوية ، وإننا الآن فى عصر مختلف عن عصرهم بحيث نجد صعوبة فى

فهم مؤلفات هؤلاء الأفذاذ من علماء النحو - أليس ذلك داعيا لنا ، نحن المعاصرين - بأن نقول إن الواجب علينا أن نصدع أساليب الكتب وأمثلها بطريقة ميسرة ، وبأسلوب يتناسب مع عصرنا ، خدمة للغة وأبناء العربية فيكون اللوم موجها لنا ، والتقدير لهم بدلا من توجيه سهام النقد الهادم إلى عمل رائع أنجزه وشاده النحـــاة السابقون ، وجدوا في كل وقت على إعلاء شأنه ورفعة قدره .

إن اعتراض المعاصرين على باب الاشتغال والتنازع بقـــلة استعمالها في عصور العربية المختلفة ، لايصح أن يكون حجة لهدم هاتين الظاهرتين بعد ثبوتهما وروداً عن العرب ، فإن القضية تثبت بورودها عن العرب ، ولو مرة واحدة ولو عكسنا القضية ، وأهمل أمرهما النحاة ولم يعيدوهما اهتماما يليق بهما لكان هـــؤلاء المرجعون أول المنددين بهم ، وأنهم بعيدون عن الدقة والاحاطة بظواهر اللغة وذلك بإهمالهم ظاهرة جديرة بالنظر والتسجيل ، فلا يصح حرمان العربية منهما لأنهما من أساليب العرب ، أما حديثهم عن نظرية العامل - فهذا مناط العجب بالعودة الى نغمة قديمة مل الناس سماعها ، وجج الحديث فيها . فإن هذه النظرية في قة السلامة منهجيـا وتربويا . فهي ضابطة للقواعد في دقة وأمانة في تعليم العربية . ولو أهملت في التعليم فأين بديلها لتقوم بوظائفها في العملية التعليمية ، وادعاؤهم بأن النحاة جعلوا العوامل مادية محسوسة صانعة مؤثرة فيما بعـــدها . ادعاء باطل . فإنهم يرون أنها أمارات وعلامات أقامها المتكلم في الكلام لتدل على حركات الإعراب بعدها .

أما محدث الرفع والنصب والجر والجزم فهو المتكلم ، وهذا مايصرح به أبو الفتح بن جنى فى أبلغ عبارة فيقول (١) :

« باب فى مقاييس العربية ، وهى ضربان : أحدهما : معنوى . والآخر : لفظى . ثم يقول : ومثله اعتبارك باب الفاعل ، والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول ، فهذا اعتبار معنوى لا لفظى ولأجله كانت العوامل اللفظية راجعة فى الحقيقة الى أنها معنوية . ألا تراك اذا قلت : ضرب سعيد جعفرا . فإن « ضرب » لم تعمل فى الحقيقة شيئا ، وهل تحصل من قولك « ضرب » إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة « فعل » فهذا هو الصوت . والصوت مما لايجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل ، وإنما قال النحويون : عامل لفظى . وعامل معنوى ، ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا على لفظ يصحبه كررت زيد ، وابيت عمرا قائم . وبعضه يأتى عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به . كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول . فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث . فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه . لا لشىء غيره . وانما قالوا : لفظى ومعنوى . لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ . وهذا واضح » ا.هـ

وبهذا البيان الواضح يظهر لنا مدى التخميط وسوء التأويل فى شرح نظرية العوامل النحوية فالمتكلم هو صاحب الحركة الإعرابية قد نصبها فى

---

١) الخصائص ١ / ١٠٩ ، ١١٠

الكلام لتكون علامة وأمارة على مراده ، وهـــذا أمر شائع مشاهد عند كل حرفة فأصحابها يضعون لها علامة تميزهم عما عداهم كاشارة المرور ونحو ذلك وقل لى بربك : إذا عدلنا عن نظرية العامل الضابطة لقواعده ومبانيه إلى قاعدة أخرى متوهمة لضيعنا النحو وأبناء العربية بهذه النظرات الشاطحة ، وتلك الأمانى المتخيلة فإذا كانت تلك النظرية علت الأحيال من فطاحل العلماء وضبطت النحو لهؤلاء الأئمـــة الأعلام ، إلا فى بعض أمثلة قليلة لاتكون قاعدة ، وانما تدخل فى باب الندرة حيث تحفظ ولا يقاس عليها ، فمن العبث الانصراف عما فيه فائدة محققة واقعية إلى مالا نعرفه من نظـــرات خيالية لاتضبط للنحو بناء ولا تكون له عماداً بل فيها الهدم لهذا الصرح الكبير .

بل نقول : أين النزاع إذن على ظاهرتى الاشتغال والتنازع حتى نجأر بالشكاية منهما مطالبين بهدمهما وتخليص النحو من شرورهما بدعوى التبسيط والتيسير والبناء وهو فى الحقيقه هدم وتخريب .

ولو نظرنا لهذا الموضوع فى أمانة ودقة وحب للعربية ودفعها إلى الامام لطالبنا الأبناء بحب لغتهم وبذل الجهد فى تحصيلها لنيل الشرف والعز بتعلمها والتحدث والكتابة بها ، وفى ذلك أكبر خدمة للغة ، فهى بحق أسلس اللغات وانقاها وتحتاج الى ضم جهود المصلحين المخلصين من أبناء هذه الأمة حتى يبعثوها قوية يعتز بها العربى ويؤثرها عـــلى ماسواها ، وذلك بإعادة صياغة النحو حتى يتناسب مع عصرنا بإيراد أمثلة عصرية متجددة مواتيـــة لحركة الحياة المتطورة حتى لاتندثر هذه اللغة وتضيع فى زحمة المفردات والمركبات الأجنبية وهـــذا هو المطلب الحق الذى يجب أن توجـــه إليه العزائم ، والله من وراء القصد .

الفصل الثالث
التنازع

التنـــازع

أما التنازع فهو من القضايا التى نسب إليها ظلماً وبهتانا صعوبة النحـــو العربى وإرباكه وتخليطه وتعقيده ، وهى ظاهرة نشأت فى نفـــر هم من قضية العامل النحوى أيضا ، وأن هذا الباب نابذ الوجود فى التراكيب العربية فما كان ينبغى أن يحفل به ، ولا أن يعد له باب ، لذلك يجب فى نظرهم تخليص النحو منه وتطهير كتب النحو من تعقيداته .

وهكذا يصورون التنازع بأنه مشكلة معقدة وأحكامه محيرة تثير طالب العربية وتصرعه ، ولا يعود منهـا بفائدة تذكر فضلا عن أنه لا يمثل ظاهرة لغوية حتى تتمسك بها فى أبواب النحو ، والعجيب المدهش أنهم أشاعوا هذه المقالة الشائنة ، الظالمة وتشدوا نشرها بين الأبنـاء فأثرت فيهم تأثيرا سيئا ، فى عزائم الكثير منهم حتى أصبح الاقتراب من هذا الباب ومثيله السابق مدعاة لصاعقه ماحقه والبحث فيه مشى على أشواك مؤذية وأنه ألغاز معماة وطلاسم محيرة . وبهذا التصوير الردىء أصبحنا معشر المعلمين فى موقف مؤلم محير من جماعة تحتت بمركبات نفسية ضد تراثها السهل العذب ، نافرة من ارتياده والإفادة منه ، فضلا عن نشره والاعتزاز به ، وهذا هـــو عين الخطأ الذى وقعوا فيه بل فى الحقيقة هو عين الخطيئة .

ولذلك أقول : إن التنازع أو التعليق كما يرى ابن مضاء القرطبى زعيم هذا النفر وراثده ظاهرة لغوية وردت فى الكتاب العزيز والسنة المطهرة وكلام العرب شعرا ونثرا المحتج به على القواعد ، وهذا مايؤيد وجود التنازع ويرد

على من ينفيه ويبعده عن النحو ويدعى أنه من ابتداع النحاة .

والحق أن قضية التنازع مبنية على نظرية العامل الذى شرحه النحـــاة فى براعة ومهارة بحيث تجعل منه أساساً منهجياً لتعليم النحو ومعرفة أركان أسلوب العربية وخصائصه بصورة تحليلية رائعة ومعرفة مفردات هـــذه الأركان فى عمق واستقصاء عجيب ، كما أنه من المسلمات عند النحاة — كما أسلفنا — أن العامل هو المتكلم واللفظ علامة وأمارة فقط كما وضح فى دقة ذلك ابن جنى فى قصه السابق الذى أشار إلى أن العوامل بنوعيها اللفظية والمعنوية ماهى إلا أمارات وعلامات نصبها المتكلم فى الكلام لتعين القارىء أو السامع على فهم مراد المتكلم وهى تمثل أعلى طرق وسائل الإيضاح المنهجية الناجحة الى الآن

ولا عبرة بمن يحاول هدم هذا البناء ، وليس عنده البديل الذى يقيم للنحو عمده وبناءه ، فلننتظر حتى يحققوا نظرية بديله مكانها لتؤدى وظيفتها ونحن منتظرون ، وهيهات هيهات .

فالنحويون حقيقة خدموا النحو العربى بهذه القواعد الكلية التى تندرج تحتها أحكام جزئيات النحو ، وهى قد مهدت للنحو سبله وذللت صعبه ورحلته سهل المنال لأبناء العربية ، وقد تخرج عليها عباقرة اللغة فى جميع أصقاع العالم العربى والإسلامى وما شكوا فيها ، وانما أفادوا منها دقائق الأسلوب وبرزوا فى تراكيب العربية بصورة رائعة .

وحتى هؤلاء لا يمكن أن يستغنوا عما كتبه النحاة القدامى .

إن إطلاق كلمات التبسيط فى النحو العربى سهل ميسور وعبارته مرنة

مطاطة ، ولكن أين الضوابط والقواعد والمقاييس لهـــذا التيسير العجيب والتبسيط الغريب .

إن الكلام عن الإصلاح عذب رشيق ولكن تحقيقه والعمل له والجد فى سبيله صعب شديد يحتاج إلى رجال من العلماء المخلصين العاملين فى جد ودأب وحرص وحب ، وستبقى نظرية العامل النحو قوية الأساس مدعومة البناء راسخة الأركان الى أن يأتى هؤلاء القدرة بغيرها .

فضلا عن أن المتاجرة بكلمة التبسيط ونحوها للنحو العربى ، لم تسمع إلا بعد هبوط المستوى اللغوى وضعف الأداء التعبيرى والكتابى للغـــة بين أبناء العربية فى المدارس والمعاهد والكليات المختلفة وأسبابه المختصين جليـــة مشهورة منها - أن النحو أهمل عمداً فى مدارسنا وذلك فى تقـــدير الدرجات حيث تم جعله جزءا من فروع مادة اللغـــة العربية ونجاح الطالب بمجموع الدرجة فيها ، فقد يمر الطالب المرحلة كلها بنجاح بدون أن ينظر الى كتاب النحو أو يقرأ فيه كلمة واحـــدة والقانون يؤيده فى ذلك ويعتبره ناجحا فى العربية ، مع جهـــله الفاضح فى أساس اللغة ، وهو نحوها الضابط للحديث وللكتابة ، فاذا تخرج أمثال هؤلاء ثم أوكل إليهم - ويالأسف ، أمر تدريس النحو ، وهو أساس للعربية . عمل فيه ماعمل له من إهماله وتركه لأنه جاهل به وفاقد الشىء لا يعطيه ، وهكذا تتجمع خيوط المشكلة لتصبح أم المشكلات مع أن كتب النحو قد بسط فى شرح أحكامه ، وسهلت عباراتها ، وتنحل تراكيبها وأصبحت دانية القطوف شهية الثمر .. ولكن أين الطالب المجد ؟ الساهر

المحب للغته ، الحصل لأمجادها فى تراثها حتى تزدهر وتشرق على لسان أبنائها البررة .

إن التنازع ظاهرة لغوية وردت فى الكلام الفصيح ، والدليل على ذلك القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر العربى ، والنثر كذلك هذا أقوى حجة ، فمن القرآن الكريم مايلى :

أولا : قول الله تعالى : « آتونى أفرغ عليه قطراً (١) » فالآية الكريم قد تحقق فيها قضية التنازع من اجتماع عاملين ، وتأخير معمول واحد ، وكل عامل منهما يطلب هذا المعمول إيثاراً لشغله به ، فاذا شغلنا هذا المعمول بأى عامل منهما بقى لدينا عامل بدون معمول ، فتنازع كل منهما هذا المعمول ولزم علينا أن نقدر فى الثانى مايحتاج ، إيفاء لحق كل عامل فى العمل .

فأنت ترى أن فى الآية الكريمة عاملين وهما : آتونى : ففيها فعل أمر ، وواو الجماعة ، فاعله ، وياء المتكلم ، وهى مفعوله الأول ، وهذا الفعل يحتاج إلى مفعول ثان ، ليكتمل بذلك عمله .

« وأفرغ » وهو فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وعامله ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنا » وهو فعل متعد يحتاج إلى مفعول به ، ولا يوجد للعاملين فى الآية إلا مفعول واحد ، وقد طلبه كل من العاملين ليكون مفعولا به له . فهذا هو التنازع . فهل فى القضية تعقيد أو صعوبة تستحيل على العقول أن تفهمها إنها قضية فى غاية الظهور والبساطة والنحاة شرحوا ماورد

---

١) الكهف الآية ٩٦ .

مستنبطين مافهموا من النص الكريم ، مسجلين ماتوصلوا إليه من أحكام فى أمانة ودقة حسب لهم لا عليهم .

ثانياً : قول الله تعالى : « وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا (١) » فالآية الكريمة فيها عاملان وهما « كان » و « يقول » وهما يطلبان مرفوعا لكل منهما على أنه فاعل ، وليس عندنا الا مرفوع واحد وهو « سفيهنا » وقد تنازعه كل من العاملين السابقين ، فهل يعمل الأول ، ويضمر فى الثانى ضميرا أو تعمل الثانى وتضمر فى الأول فاعله ، هذه هى قضية التنازع التى شرحها النحاة من خلال فهمهم للنص الكريم ، وليس ذلك صناعة نحوية .

ثالثاً : قول الله تعالى : « هاؤم اقرءوا كتابيه (٢) » ، فى الآية قد تنازع كل من العاملين « هاؤم » وهو اسم فعل أمر بمعنى « خذوا » والفعل : « اقرءوا » وهو فعل أمر ، وكل منهما يتعدى يطلب مفعولا به ، ولا يوجد فى الآية الكريمة إلا مفعول واحد وهو « كتابية » وقد طلبه كل من العاملين السابقين لنفسه اكتفاء ، فزاد بذلك عدد العوامل عن المعمولات ، وجاء التنازع .

رابعاً : قول الله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة (٣) » فالعاملان « يستفتونك ، يفتيكم » والمعمول الواحد الجار والمجرور « الكلالة » فى حق طلب هذا المعمول ، فوجد التنازع فى العمل .

خامساً : قول الله تعالى : « وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحد (٤) »

---

١) الجن ٤ ٢) الحاقة ١٩

٣) النساء ١٧٦ ٤) الجن ٧

فالعملان هما : « ظنرا . وظننتم » يحتاجان إلى مفعول به ، لأنهما فعلان ناقصان يكتملان بالمفعول به ، وليس أمامنا في الآية الكريمة إلا مفعول به واحد ، وهو المصدر المؤول « أن لن يبعث » حتى ينصب مفعولا به لأحدهما ومع ذلك بقي لدينا عامل آخر يحتاج إلى مفعول به ، فحدث التنازع وتقدير المصدر المؤول « عدم بعث الله أحدا » .

سادساً : قول الحق سبحانه : « والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات (١) » فقد تقدم في الآية العاملان وهما وصفان : الحافظين والحافظات ، وهما مصوغان من فعل متعد ، فيطلبان مفعولا به لكل منهما (٢) ، وليس عندنا الا معمول به واحد ، وهو « فروجهم » وكل عامل منهما يطلبانه على أنه مفعوله ومثل ذلك : « والذاكرين الله كثيرا والذاكرات » .

فإذا ورد ذلك في القرآن الكريم كما مثلنا ، وهذا قليل من كثير فهل يقال بعد ذلك : إنه صناعة نحوية ، ابتدعها النحاة من عند أنفسهم ، أو أن ذلك نادر الوجود في الاستعمال المعاصر ، وإذا كان بهذه الكثرة فهل يجوز إهماله وتركه مع وجوده في الكتاب العزيز . وهل شكرنا النحاة على مجهودهم القيم ، وعملهم الكبير ، جزاهم الله عن العربية خير الجزاء .

وكذا نجد التنازع « في الحديث الشريف ، فقد ورد عن رسول الله ﷺ

---

١) الأحـــزاب ٣٥

٢) انظر فيما سبق الكتاب ١ / ٧٤ ت هارون والمقتضب ٤ / ٧٢ البحر المحيط ٧ / ٢٣٢ والانصاف ١ / ٦٢

قوله (١) : « وتخلع وتترك من يفجرك » فالعاملان هما : « تخلع ، تترك » وكل منهما يطلب مفعولا به ، لأنهما متعديان وليس أمامنا فى الحديث الا مفعول به واحد وهو « من » الموصولية ، فإذا أعملنا أحدهما فى اسم الموصول « من » بقى الثانى محتاجا الى مفعول به آخر ، فوجد التنازع بأن قل عدد المعمولات عن العوامل ، وهذا تنازع من فعلين ، كما رأيت .

وقد يرد التنازع فى الحديث الشريف أيضا بين ثلاثة أفعال ، ولا يوجد إلا معمول واحد وذلك مثل قول النبى الكريم ﷺ (٢) . « تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين مرة » فالحديث فيه الأفعال الثلاثة : تسبحون ، تحمدون ، تكبرون . وكل منها يحتاج إلى معمول يكمل معناه ولا معمول فى الحديث الا ظرف الزمان « دبر كل صلاة » فأعمل الأخير فيه وبقى المعاملان الباقيان بلا معمول ، فتنازع الثلاثة معمولا واحداً أما « ثلاثا وثلاثين » فهو مفعول مطلق ومرة تميز للعدد .

وبذلك ترى أن التنازع قد جاء فى الحديث الشريف ويمثل كل ظاهرة لغوية عريضة واسعة الورود عن العرب ، ولا يصح جحدها أو إغفالها وإلا كان خطيراً ، وتنشأ ظاهرة التنازع من اجتماع عوامل ، قلت عدد معمولاتها عنها عددا ، فطلب كل عامل حقه فى المعمول ليكمل به عمله ويتم به المعنى ، وهذا استنباط من الأسلوب حسن .

---

١) فتح القدير للكمال بن همام ١ / ٤٣٠

٢) الترغيب والترهيب ج ٢ ص ٣١٩ ط وزارة الأوقاف ١٩٧٤ م .

إن الاستعمال العادى عند الإخبار عن عمل تعدد من فرد بأن نقول : عمل كذا وكذا فتذكر ذلك : « شرح وكتب على ، وفهم وتكلم بوسف » فالفاعل واحد ، وقد طلبه كل من الفعلين السابقين ، وهذا هو التنازع الذى أنكره المدعون زوراً وبهتانا .

أما الشعر العربى فقد حوى الكثير من هذا الأسلوب بصورة رائعة وإليك أمثلة شعرية واردة عن الشعراء المحتج لشعرهم منها :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى * بريئا ومن أجل الطوى رمانى (١)

فقد جاء بعاملين وهما : رمانى فى صدر البيت وآخره ، والمعمول هو الجار والمجرور ، وقد تنازعه كل من الفعلين السابقين .

وقال الشاعر أيضاً :

وكنا مدماة كأن متونها * جرى فوقها واستشعرت لون مذهب(٢)

فأنت ترى أنه ذكر فعلين وهما : جرى ، استشعرت ، وكل منهما يطلب معمولا له ، وذاك المعمول هو « لون مذهب » إلا أن الأول يطلبه على أنه فاعل ، والثانى يطلبه على أنه مفعول به . وأعمل الثانى دون الأول .

وقد يكون العاملان وصفين . فيثبت لهما مايثبت للفعلين وذلك مثل قول الشاعر :

---

١) البيت من الطويل لعمرو بن أحمر وقيل لغيره وانظر الكتاب ١ / ٣٨ والهمع ١ / ١١٦ واللسان « حول » ١٤٠ والمعجم ١ / ٣٩٨ .

٢) البيت لطفيل وهو من الطويل وانظر الكتاب ١/٧٦ ، ٧٧ والمقتضب ٤/٧٥

عوجت مغنيا مغنيا من أجرته ٭ فلم أتخـــذ الا فتاك موئلا (١)

فالعاملان هما : مغنيا ، مغنيا ، وهما اسما فاعل من غير الثلاثى ، أغنى ، أغاث وقد تنازعا « من » وهو اسم موصول بمعنى « الذى » وكل منهما يطلبه على أنه مفعول به له ، كما ورد الوصفان وهما اسما مفعولين ، كقول الشاعر :

قضى كل ذى دين فوفى غريمه ٭ وعزة ممطول معنى غريمها (٢)

فالعاملان هما : ممطول ، معنى : الاسم الأول اسم مفعول من الفعل الثلاثى مطل ، والثانى كذلك ، ولكن فعله غير ثلاثى وهو « عنى » وكل من الوصفين يطلبان « غريمها » على أنه نائب فاعل لأن اسم المفعول يصاغ من الفعل المبنى للمجهول ، فيرفع نائب فاعل .

كما ورد عن العرب الفعل مع المصدر كقول الشاعر :

لقد علمت أولى المغيرة أننى ٭ لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا (٣)

فأنت ترى العاملين « أنكل » وهو فعل مضارع ، والمصدر وهو « الضرب »

---

١) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وانظر العينى ٣/٢ والتصريح ١/٣١٦ والأشمونى ١ / ٢٥٥ ومعجم الشواهد ٢٦٥ / ١

٢) البيت من الطـــويل لكثير فى ديوانه ١ / ٧٧ وانظر بن يعيش ١ / ٨ والهمع ٢ / ١١١ والانصاف ٩٠ والعينى ٣ ، ٣ وشرح الأشمونى ٢ / ١٠١ ومعجم الشواهد ١ / ٣٤٥ .

٣) البيت للمرار الأسدى ، وهو من الطـــويل ، وانظر الكتاب ١ / ٧٥ والاشمونى ١ / ١٩٠ ومعجم الشواهد ١ / ٢١٠

وكل منهما يطلب مفعولا به ، وهو « مسمعا » تتنازعه كل من العاملين السابقين للعمل فيـــه .

كما ورد عن العرب التنازع بين أكثر من عاملين مع تعدد التنازع فيه وقد بينا ذلك في الحديث الشريف السابق ، وأيضاً في قول الشاعر :

جيء ثم حالف بالقوم إنهم ● لمن أجاروا ذوو عز بلا هون (١)

وقول الآخر :

كساك ولم تستكسه فاشكرن له ● أخ لك يعطيك الجزيل وناصر (٢)

فالعـــوامل في البيت الأول هي : جيء ، حالف ، قف وكل منها يطلب معمولا ولا يوجد عندنا في البيت إلا معمول واحد وهو « بالقوم » ليتعلق بواحد منها ، وقد تنازع فيه العوامل الثلاثة ، ولكن الشاعر أعمل الأخير فقط فيـــه .

أما البيت الثاني ، فالعوامل فيه هي : كساك ، تستكسه ، أشكرن وهذه وهذه الأفعال الثلاثة تطلب مفعولا به لها ، لأنها أفعال متعدية والمعمول هنا هو « أخ » ، فأعمل فيه الأول ، وأضمر في الباقي كسابقه .

وبذلك تعلم العرب مرة قد أعملت الثـــاني ، وأضمرت في الأول ضمير الرفع

---

١) البيت من البسيط ، ولم يعرف قائله ، وانظر الأشموني ٢ / ١٠٢ ومعجم الشواهد ١ / ٤٠٤ ٢) البيت من الطويل وهو للأسود الدؤلي وانظر الكتاب ١ / ٧٦ والمقتضب ٤ / ٧٥ والهمـــع ٢ / ١٥ ومعجم الشواهد ١ / ١٠٤ .

وذلك مثل قول الشاعر السابق « جرىء واستشعرت لون مذهب » وقد تعمل الثانى ، ولا تضمر فى الأول ضمير الرفع وذلك كقول الشاعر :

تعفق بالأرطى لها وأرادها • رجال فبذت نبلهم وكليب (١)

فالعاملان : تعفق ، أرادها ، والمعمول هو « رجال » وقد أعمل الثانى له على أنه فاعل له ، ولم يضمر فى الأول ضميره ، كما يرى الكسائى ، لمنعه الإضمار قبل الذكر ، وأتى بهذا البيت شاهداً لمذهبه .

وقد تعمل العرب الثانى ، وتضمر فى الأول ضميره كقول الشاعر :

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى • لغير جميل من خليلى مهمل (٢)

فأضمر فى الأول ضمير الرفع وهو واو الجماعة « جفونى » بعد أن أعمل الثانى

وهذه قضية اختلف فيها أهل البلدين فى ترجيح العامل ، فعمل الثانى وإضمار ضمير الرفع فى الأول كالبيت السابق أولى عند أهل البصرة ، لقربه من المعمول بلا فصل بينهما ، وعند الكوفيين الأول أولى مثل بيت علقمة السابق حتى لا يؤدى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر ، مع اتفاقهما على جواز إعمال أى واحد منهما ، فالمسألة بسيطة وترجع إلى المتكلم فإن غرضه هو الأهم فإن تعلق غرضه بالأول أو الثانى أعمل ما كان محققا لهدفه .

---

١) البيت من الطويل لعلقمة بن عبدة وهو فى ديوانه ١٣٢ والأشمونى ٢/١٠٢ والمقرب ٥٤ والعينى ٣ / ١٥ والمفصليات ٣٩٣ .

٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله ، وانظر الأشمونى ١ / ١٧١ ، ٣٩٢ والمغنى ٤٨٩ (٢٩٦) والتصريح ١ / ٣٢ ومعجم الشواهد ١ / ٢٨٢

هذا إذا كان المعمول عمدة أى فاعل كما سبق (١) .

فإن كان المعمول فضله سواء أكانت منصوبه أم مجرورة فإننا نرى العرب إذا أعملت العامل الأول ، أضمرت فى الثانى ضميره كقول الشاعر :

إذا هى لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل (٢)

فقد أعمل فى البيت العامل الأول وهو « تنخل » ورفع به « عود » على أنه نائب فاعل ، وأضمر فى الثانى ضميره .

والعرب أيضاً تجيز حذف هذا الضمير لأنه فضله ، وحذفه لا يؤثر فى المعنى كقول الشاعر :

بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم لمحوا شعاعة (٣)

فقد أعمل العامل الأول « يعشى » ورفع به « شعاعه » على أنه فاعل له ، ولم يضمر فى الثانى وهو « لمحوا » ضميره المنصوب ، أى لمحوه .

وإن أعملت العامل الثانى فلا تضمر فى الأول ضمير المنصوب لأنه حينئذ فضلة . فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر نحو : ضربت وضربنى زيد ومررت بى ومر بى عمرو . ولا يجوز ضربته وضربنى زيد . ولا مررت به ومر بى عمرو .

---

١) شرح الأشمونى ٢ / ١٩٣ وما بعدها .

٢) شرح الأشمونى لعمر بن أبى ربيعه وقيل لغيره وانظر الكتاب ١ / ٤٠ وابن يعيش ١ / ٨٧ والأشمونى ٢ / ١٠٥ وهو فى ملحقات ديوانه ٤٩٠ .

٣) البيت لعاتكة ، وهو من الكامل وانظر المغنى ٦١١ والتصريح ١ / ٣٢٠ والهمع ٢ / ٨٠ ومعجم الشواهد ١ / ٢٢٩ .

وقد جاء فى الشعر بإعمال الثانى و بإضمار ضمير الذهب فى الأول كقول الشاعر:

إذا كنت ترضه و يرضيك صاحب ... جهاراً فكن للغيب أحفظ للعهد (١)

فقد أعمل الثانى وهو « يرضيك » فى الفاعل وهو « صاحب » و أضمر فى العامل الأول ضميره المنصوب ، ترضيه » .

فإن كان العامل من النواسخ مثل كان وظن وأخواتها فلا يحذف المعمول بل يجب تأخيره ، لأنه منصوب فلا يضمر قبل الذكر ، وعمدة فى الاصل فلا يحذف تقول : كنت وكان زيد قائماً إياه ، وظننتنى وظننت زيدا عالما إياه وهذا رأى البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون حذفه كالسابق ، لأنه مدلول عليه بالمفسر قال العلامة الاشمونى(٠) : وهو أقوى المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر ، ومن الفصل .

وبذلك اتحد الحكم فى جميع أنواع الفضلة . وهذا رأى سديد .

هذه هى الخطوط الرئيسة لباب التنازع ، وكل ماذكرناه من أحكام إنما هو مستنبط من النصوص الواردة عن العرب والنحاة قد انتزعوا منها أحكام الباب ، ولكنى أعترف بأن هناك بعض أمثلة لم ترد عن العرب يجب البعد عنها لأنها لاتفيد العربية فى شىء مثل : يظنانى وأظن الزيدين أخوين أخا ، ونحو: أظن ويظنانى إياه الزيدين أخوين ، ومثل : أعلمنى ، وأعلمته إياه إياه زيد عمرو قائماً ، أعلمت وأعلمنى زيد عمراً قائماً إياه إياه (٢) .

---

١) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وانظر شرح الاشمونى ١ / ١٩١

٢) شرح الاشمونى ج ٢ ص ٣٠٢ .

فكل هذه الأمثلة مصنوعة ، يجب التخلص منها ، وتطهير الباب من مثل ذلك لأنها لم ترد عن العربي ولم ينطقها فضلا عن أنها تعقد الباب وتبعده عن الوضوح .

ومع ذلك فالباب بأحكامه الواضحة واردة عن العرب ، ولا صعوبة بها ويقول ابن مالك :

وأظهر إن يكن ضمير خيرا ٭ لغير ما يطابق المفسرا
نحن أظن ويظناني أخا ٭ زيدا وعمرا أخوين في الرضا

حيث شرح في هذا المثال أنه يجب العدول عن الاضمار في المفعول الثاني « يظنان » حتى يبتعد عن عدم مطابقة المفسر المفسر ، لو أضمر مفرداً « إياه » مراعاة للمخبر عنه في الأصل ، وهو الياء من يظناني ، فيخالف مفسره ، وهو « أخوين » في التثنية ، وإما أن يثنى « إياهما » مراعاة للمفسر ، فيخالف المخبر عنه وكلاهما ممتنع عند البصريين (١) ، فيلجأ الى تقدير اسم ظاهر « أخا » وقد أجاز هذا الكوفيون كما أجازوا الحذف بلا عدول للظاهر وكل هذه الأمثلة الأولى البعد عنها ، وبقاء الباب سليما بدونها .

والباب بهذا التصوير النحوي الجيد المعتمد على الأساليب العربية سلس سهل لا اضطراب فيه ولا تعقيد . وهو بعيد عن الفلسفة العقلية الخيالية لاعتماده على الأدلة الواردة عن العرب ويكتفي فيه بذلك ولا داعي لباقي الأمثلة التي تفرعت عن هذا الباب فعقدته وجعلته بعيدا عن السلاسة اللغوية

---

١) شرح الأشموني ص ٣٠٨ .

والتراكيب الفصيحة ، وبخاصة فى عصر فقدت فيه الهمم وضعفت العزائم عن التحصيل والإفادة من تراث اللغة ، والعجيب أن الدكتور : شوقى ضيف قد ذكر فى كتابه « تجديد النحو » (١) حقيقة « باب التنازع » تحت عنوان « صيغة الفعل المبنى للمجهول » حيث يقول : مانصه حرفياً :

« يحذف الفاعل فى الصيغ التالية : [illegible]

ب - اذا تلا فعل الفاعل فعل تسلط على فاعله فجعله فاعلا له أو مفعولا مثل : قام وقعد الطلاب ، حادثنى وحادثت عمراً - فالطلاب فاعل « قعد » وحذف من قام لدلالة السياق عليه ، وعمراً مفعول به لحادثت .

وحذف من حادثنى ، لدلالة السياق عليه ، ولو وليها لكان فاعلا ألخ ، وقد سبق

وبذلك اعترف بأسلوب التنازع - كما ذكرنا - وإن كان أدخله فى باب حذف الفاعل تأثراً برى الفراء (٢) ، إذ الفاعل عمدة فى الكلام ، وركن أساسى فى الجملة ، فلا يجوز حذفه ، فالأولى إضماره وهذا هو الأذنب والقول الذى يجب أن يتبع للحافظ على بنية الجملة العربية ، فالأولى أن يعترف صراحة بذلك بدل اللف والدوران ، فهل يمثل ظاهرة لغوية واردة ومستعملة قديماً وحديثاً ، ولا يجوز العدول عنها أو تركها . لذلك كان كلامه مكروراً معاراً ، ولم يأت بجديد والاعتراف بالحق فضيلة .

أما : ابن مضاء القرطبى : فقد اعترف بما ذكره النحاة فى هذا الباب بل إنه قد أخذ عنوان سيبويه له فى الكتاب ، وأنه لايخالف النحاة فى ذلك إلا

---

١) ص ٢٢٨ ٢) شرح الأشمونى ١ / ١٩٠ والهمع ٢ / ١٠٨

أما آثر أن يختار التعليق على الإعمال ، وهذا خطأ فى عرف النحاة ، وعذره أنه فقيه ظاهرى غير متخصص يدخل المصطلحات النحوية فى بعضها فالتعليق مع الإلغاء فى باب ظن وأخواتها ، والإلغاء : هو إبطال عملها لفظاً وعملا والتعليق إبطال عملها لفظاً لا محلا ، فأدخل مصطلحاً فى آخـــر . وهذا خطأ ولا اعتراض على اصطلاح أهل فن لموضوعات فنهم .

يقول ابن مضاء (١) :

« باب التنازع . فمن هـــذه الأبواب : باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله ، مثل مايفعل به الآخر . وما كان نحو ذلك . هـذه ترجمة سيبويه (٢) ـ رحمه الله ـ وأنا فى هذا الباب لا أخالف النحويين إلا أن أقول : علقت . ولا أقول : أعملت ، والتعليق تستعمله النحاة فى المجرورات وأنا استعمله فى المجرورات . والفاعلين والمفعولين » ا . هـ .

وقد اختار رأى البصريين فى إعمال الثانى ، دون رأى الكوفيين الذين اختاروا عمل الأول .

ثم يذكر أمثلة فى باب ظن مثل : ظننت . وظنانى إياهما الزيدين شاخصين و : ظننت وظنونى إياهم الزيدين شاخصين وتقول : أعلمت وأعلمنى زيد عمرا منطلقين . وهكذا . . ثم أوضح رأيه فى أمثال هذه التراكيب بأنه لانظير له فى كلام العرب » .

---

١) الرد على النحاة ص ٩٤

٢) الكتاب ١ / ٧٤

وأرى :

أن ماذهب إليه ابن مضاء فى الحكم على هذه الأمثلة المصنوعة بأنه يجب تركها والبعد عنها ، رأى سديد وحق يجب أن يتبع ويتخلص هذا الباب منه وإن كنت لست معه فى تسميته الباب بباب التعليق كما أوضحت سابقا ـ فضلا عن هذا ليس ابن مجدته زلا من ابتكاره ، فقد سبقه إلى ذلك الإمام السيرافى ـ رحمه الله ـ فى شرحه على كتاب سيبويه حيث قال (١) :

« إن الجرمى ومن ذهب مذهبه لايرون إجراء التنازع فى الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين وكذلك التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، لأن هذا الباب خارج من القياس وإنما يستعمل فيما استعملته العرب ، وتكلمت به وما لم يتكلم به فمردود » .

وعلى ذلك فكلام السيرافى ينفى باب التنازع فى هذه الأمثلة المصنوعة ويبقى الحديث مقبولا مقصوراً على ماورد من العرب ، وهذا هـــو الرأى السديد البعد باللغة عن التعقيد وانتهاء سمت كلام العرب فى سهولته وعذوبته ولا يمكن أن تكون هذه الأساليب المبتذلة باعثة لإلغاء هذا الباب ومجد جهود النحاة فى هذا المضمار اعتماداً على قله استعماله على ألسنة المحدثين ، وإلا فإننا بهذا المقياس سنهدم كثيراً من أبواب النحو والصرف وأبنيته كثيرة متشعبة وقد تكون غريبة نادرة ولكن لابد من دراستها والعناية بهـا ، فهى لغة تحتاج إلى جهد دءوب وعمل مستمر ، وأين إذن أهل الاختصاص فى هذا العـــلم وجهودهم

---

(١) حاشية الكتاب ١ / ٧٥ وما بعدها .

الموفقة فى هذه الميادين الرحبة للغة على اختلاف أنواعها واتساع رحباتها ، فالتنازع من اللغة مثل الاشتغال ، ويجب العناية بها ، وتذليل سبلها خدمة للغة وللمتكلمين بها .

« كتب التراث النحوى وترتيبها » :

يعترض الدكتور / أحمد طاهر على ترتيب كتب النحو حيث تبدأ بالمرفوعات ثم المنصوبات ، فالمجزومات ثم المجرورات . ثم قال وهذا الثبات مكن الداء ورأى أن الأولى البدأ بالمجرورات لكثرة ترددها فى أى نص عربى وحركة الجر متنوعة وأسبابها مختلفة ، ويجب أن تكون الدراسة عن خلال نصوص لا شرح نظرية .

وبذلك نختفى الشكوى من صعوبة النحو . هذا هو التجديد المثالى للنحو فى نظره ، وهو الطريق لتبسيطه بطريقة وظيفية ميسرة لأبناء العربية ، ليعود للنحو بهجته وآثاره الرائعة .

وأرى :

أن هذا الرأى الذى ارتآه الدكتور يجانب الصواب للأمور الآتية :

أولا : لا يقال إن الثبات على ترتيب الموضوعات فى البناء التكوينى للنحو هو مكمن الداء ، وموطن الخطورة ، لأنها نتيجة بلا مقدمات أو مقدمات فاسدة فهل يا ترى لو بدأنا فى تعليم النحو بالمجرورات فالمنصوبات ثم المرفوعات فمكسنك الوضع ترتيباً ، هل نحل بهذا التعديل مشكلة النحو ، ويتحول بذلك إلى عسل مصفى يؤدى دوره بطريقة وظيفية ميسرة ، وتحل مشكلاته وتختفى

الشكوى منه ، إن هذا لمن أعجب العجب ، لجماعة يعيشون على خيال مفرق فى بابه فالتغيير فى البدء والختام لايحل مشكلة أبداً ، وطلبه هذا ضرب من الحلم الجميل الذى لايمثل بحثاً علمياً منصفاً ، فتغيير الشكل فقط بدون تغيير لباب الموضوع لايؤدى إلى المطلوب بل قد يكون عكس المطلوب ، وأصعب من الموجود .

ثانياً : إن البدء بالمجرورات صعب وثقيل على طالب العربية إذ الجـــر إما بالاضافة ، وباب الاضافة واسع ضخم ، يشتمل على جوانب عدة تحتاج إلى جهد ، كبير لفهمها والاحاطة بأسرارها ، أو الجر بحرف الجـــر وهو أيضا واسع والحروف كثيرة ومعانيها متعددة وأحكام الباب أيضا ليست بالقلة أو بالسهولة كما يدعى هؤلاء ، أو الجر بالتبعية أو التوهم وهذا شىء دقيق يحتاج الى مضاعفة العمل حتى يفهمها طالب العربية ويحيط بها بخلاف المرفوعات فالحديث عنها فى أبوابها المختلفة بسيط ميسر ، فالحديث عن الفاعل ونائبه ، وأيم كان ، وخبر إن ونحوها معروف وليس من الصعوبة كما يقول هؤلاء .

أيضاً : لو نظرنا الى أى نص عربى لوجدنا أن أكثره مرفوع وليس مجروراً كما يقولون اذ أصبحت أن تكون الكثرة والقلة مجالا للحـــكم على أبواب النحو بالسهولة واليسر . وهذا أمر بعيد .

ثالثاً : الدراسة من خلال نصوص لا شروح نظرية . هذا قول جميل حسن ولكن محله لغير المتخصص ، ومع ذلك فلا بد للنصوص من معرفة القوانين الضابطة المستخلصة من خلال هذه النصوص ، والا ذهبت المعلومات من ذهن

طالب العربية هدراً ، أما المتخصص فعليه بالنصوص والشروح معاً وهذا أمر ميسر عليه ليعرف التراث النحوى ، وما خلفه له الأجداد من البناء الشامخ الباذخ ، فليس الحكم على اطلاقه كما يدعون .

رابعاً : كتب التراث النحوى فيها السهل ، ناصع التركيب عذب العبارة كأنك تقرأ كتاباً أدبياً ، وتأخذ النحو منه فى سهولة ويسر مثل : التصريح على التوضيح ومثل : شرح المفصل لابن يعيش ، ومثل : قطر الندى ومغنى اللبيب لابن هشام ، وشرح ابن عقيل ، والتسهيل لابن مالك وأوضح المسالك لابن هشام أيضاً وغير ذلك كثير كثير لمن أراد الإفادة . وبلوغ أعلى درجة فى هذا الفن .

ولكن لابد للقاعدة من تطبيق على النصوص حتى يرتاض الطالب على التعبير الجيد والكتابة السليمة . فكتب التراث علوم بالآنى والجواهر ولكن تحتاج فى تحصيلها الى عزيمة واخلاص . وحب للغة وتقدمها وازدهارها .

نتائج البحث

أستطيع بعد هذا العرض الواسع أن أوكز الهدف من بحثي هذا في خطوط رئيسة - فأقول :

أولا : بابا الاشتغال والتنازع ظاهرتان - لغويتان ، تكلم بهما العرب في أساليبهما ، وكثرت تراكيبهما في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر العربي ، ثم قام النحاة - مشكورين - باستخلاص قوانينهما من الأساليب الموثقة الواردة ، فليستا من بدع النحاة ، ولا مجال لهم فيهما إلا الاستنباط والتدوين ، وقد فعلوا ذلك في إتقان وبراعة .

ثانياً : الجمل كالمفردات تمر عليها أحوال الكائن الطبيعي صحة ومرضا وقوة وانتشاراً أو انحساراً ، وهذا أمر واقعي مشاهد - والعمدة في ذلك والفيصل هو النقل عن العرب ، الذين يحتج بكلامهم وأما عمليه الحكم بأعمال المعاصرين وقلة استعمالها ، فهذا أمر خارج عن الموضوع ، فعصور الاحتجاج قد انتهت فلا دخل للمعاصرين بالنفي أو الاثبات في الظواهر اللغوية ، والاستعمال قد يقل وقد يكثر .

ثالثاً : إن البحث العلمي النزيه أثبت صحة كلام النحاة في نظرية العامل ، وأنها ترقى إلى أعلى ما وصل إليه فكر البشر في تعليم اللغات ، والدراسة الجادة هي التي تبحث في حيـــدة وموضوعية لا أن تكون موجهة الى ناحية معنية معروف نتيجتها سلفاً ، فهذه دراسة الغرض والهوى ولا قيمة لها .

رابعاً : يجب على الباحث الأمين أن يكون مستقل الشخصية ، سديد النظرة واضح الفكرة ، قوى الايمان بها إيمانا يحرك البحث العلمى ، ودائماً لموجاته الملاحقة ، والمندفقة فنى الاشتغال والتنازع واتهامها بتعقيد النحـــو ، ثم تأييدهما بعنوان آخر ، أسلوب لايخدم البحث العلمى الهادف ، وفيه تقاطع الأجيال يضمط الحق وعدم الاعتراف بالجميل لأهل الفضل مما يؤدى الى آثار سيئة فى الوسط العلمى ، بوجود صراع وتفكك بين الأسرة العلمية الواحدة .

خامساً : دعوى صعوبة اللغة فى بنائهـا النحوى دعوى بعيدة عن الحـــق والصواب وانفصال القواعد النحوية عن أساليب العربية ، هو الذى يجعلها أعمالا فكرية جافة ، ولكن الذى يعرف أن العربية هى التى أنشأت قواعدها وأرست بنيانها وأقامت صرحها ، لايجد فيها الا الرقة والعذوبة واليسر .

سادساً : هبوط المستوى فى النحو يرجع الى عـــدم العناية به وجعله فرعاً داخلا فى اللغة العربية بحيث يستطيع الطالب النجاح فيها بدون أن يعرف منه شيئا وبذلك يتم هدم أساس العربية ويفسد لسانها وقلمها .

سابعاً : إطلاق كلمات التبسيط والتيسير للنحو عـــلى عواهنها ، فيها إثارة بصعوبة النحو ودعوة للبعد عن الاقتراب من عالمـــه المشوب بأخطار نفسيه قاتلة ، فهى نغمة تعقيد النحو وافساد بنيانه وسير وجدان العربى حيث تعطيه خوفا ونفرة من النحو العربى .

ثامناً : يجب إطلاق كلمات الحب والثناء على القرآن وما خلفه الأجداد من آثار تشهد بفضلهم وعلو قدرهم ، ودعوة الأبناء أن يسيروا على نهج الآباء ، حتى يستمر الدرب فى العطاء الزاخر للغة ونحوها مع تذليل أسلوبها وتقريبه من المعاصرين ، وفى ذلك خدمة كبرى .

تاسعاً : النحاة القدامى خدموا النحو خدمة كبرى ، ولهم منا كل تبجيل وثناء وتقدير ، ولكن حرصهم الكبير على بناء النحو ولد عندهم المبالغة فأتى منها الحرج ، ذلك فى ابتداعهم لأمثلة لهذين البابين أورثتهما الثقل وبعض الصعوبة لطالب العلم وهذا أمر يجب تخليصهما من هذا الركام وابقاء الأصل الوارد وهو كاف .

عاشراً : علينا معشر النحاة المعاصرين ، أن نخدم النحـــو بتجديد أساليبه وبإيراد أمثلة عصرية مرتبطة بالأحداث ليكون النحو معبراً عن عصره حتى تنطلق اللغة الى الأمام موفية لمستحدثات العصر فى يسر وسهولة حتى يحب الأبناء لغتهم ويعتزوا بها تكلما وكتابة وفكراً ، وهذا هو مغزى التجديد والتبسيط .

حادى عشر : إن وجود شاهد مخالف للقواعد الكلية المستنبطة من كثرة الأدلة لايدل على التناقض والاضطراب كما يدعى المجددون ، فإن اللهجات المخالفة موجودة والعبرة بالجمهرة الناطقة ، فأمر اللغة للكثرة والقلة تحط فقط حتى لاتؤدى الى فوضى التعبير .

ثانى عشر : التقريب للموضوعات النحوية فى كتب النحاة ، يسير على نظام تربوى سليم ، حيث يتدرج من المفردات الى الجملة التركيبية مهتما بدراسة الأدوات العاملة وغيرها ، فى تناسب وتناسق

ثالث عشر : البحث النحوى يحتاج إلى تطبيقات عملية لجماعة متمرسة للنحو حتى تستطيع أن تشخص الداء وتصف الدواء ، ولكن الاعتماد على الدراسة النظرية فقط ، لايخدم التكوين البنائى للنحو . ولا يفيد الدراسة فيه .

رابع عشر : النحو العربى فى أمس الحاجه إلى النصوص الواردة عن العرب حتى تكون دراسته من خلال هذه النصوص ، ولا يصح أن يعتمد على أمثلة مصنوعة متبورة لاتكون طبيعة لغوية وملكة نحوية عند دارسى العربية .

والحمد لله أولا وأخيراً وله الشكر والثناء ، ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا وإليك المصير ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المنصورة فى { ١٠ رمضان سنة ١٤١١ هـ
٢٦ مارس سنة ١٩٩١ م

دكتور
صلاح عبد العزيز على السيد
الأستاذ المساعد فى كلية اللغة العربية
بالمنصورة

ثبت المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم .
٢ - الحديث الشريف « كتب الصحاح »
٣ - إحياء النحو د / ابراهيم مصطفى ط لجنة النشر والترجمة ١٩٣٧ م
٤ - الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ت محى الدين ط السعادة ٦١م
٥ - البحر المحيط لأبى حيان ط دار الفكر - الثانية ١٤٠٣ هـ
٦ - تجديد النحو د / شوقى ضيف ط دار المعارف ١٩٨٢ م
٧ - خزانة الأدب واب لسان العرب للبغدادى ط الهيئة ت هارون ١٩٧٩م
٨ - الخصائص لابن جنى ت الشيخ محمد على النجار ط دار الكتب ١٩٧٦ م
٩ - دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجانى ت رشيد ط القاهرة ١٣٨١ هـ
١٠ - ديوان امرىء القيس ت أبو الفضل ط دار المعارف - الرابعة ١٩٨٤م
١١ - « جرير بشرح محمد حبيب ط دار المعارف ١٩٧٠ م
١٢ - « زهير بن أبى سلمى ط دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ
١٣ - « طرفه ط الرحمانية عام ١٣٣٨ هـ
١٤ - « الطفيل ت محمد عبد القادر ط دار الكتب . بيروت ١٩٦٨ م
١٥ - « عمر بن أبى ربيعة ط الهيئة المصرية ١٩٧٨ م
١٦ - « قيس بن الملوح ت أبى بكر الدالى ط الحلبى ١٣٠٨ هـ
١٧ - « النابغة الذبيانى ت أحمد الخراط . ط حلب ١٣٩٤ هـ

١٨ - الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ت شوقي ضيف ط دار السعادة .
١٩ - شرح الاشموني ت محي الدين ط السعادة ١٣٧٥ .
٢٠ - " الصبان على الأشموني ط صبيح .
٢١ - " المفصل لابن يعيش ط عالم الكتب بيروت .
٢٢ - شواهد المغني للسيوطي ط صبيح .
٢٣ - العربية ليوهان فك ترجمة د/ عبد التواب - الخانجي ١٩٨٠ م
٢٤ - الفلسفة الاسلامية لدي بور ترجمة د/ أبو ريده ١٩٣٨ م
٢٥ - الكافيه " لرضي الدين الاستراباذي - ط بيروت .
٢٦ - الكتاب لسيبويه ت هارون ط الهيئة ١٩٧٧ م .
٢٧ - لسان العرب لابن منظور الافريقي ت عبدالله الكبير وآخرين ١٩٧٩م
٢٨ - معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ط السعادة الأولى ١٩٧٣ م
٢٩ - المقتضب للمبرد ت الشيخ عظيمة ط المجلس الأعلى ١٣٩٩ هـ
٣٠ - المقرب لابن عصفور ت الجبوري ط بغداد ١٣٩١ هـ
٣١ - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للشيخ محمد عرفه ط السعادة .
٣٢ - همع الهوامع للسيوطي ط بيروت .

دوريات :

١ - جريدة الأهرام في يوم ٣/٦/١٩٨٨ ، ٢٤/٦/١٩٨٨ م
٢ - مجلة الأزهر المجلد الثاني والثلاثون رمضان ١٣٨٠هـ فبراير ١٩٦١ م